

**أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة
الأرباح بالأنشطة الحقيقية وانعكاسها على الأداء
التشغيلي المستقبلي
دراسة تطبيقية**

د. محمد صابر حموده السيد *

* د. محمد صابر حموده السيد بكالوريوس المحاسبة- جامعة المنوفية- ١٩٩٧م، ماجستير المحاسبة- جامعة المنوفية- ٢٠٠٦م، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة — جامعة المنوفية — ٢٠١٢م، له اهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية، المراجعة، ونظم المعلومات المحاسبية.

Email:

المخلص:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وانعكاسها على الأداء التشغيلي المستقبلي، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (١١) شركة بنسبة (٣٦.٧%) من الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري المكونة لمؤشر EGX 30 خلال الفترة المالية ٢٠١٢م - ٢٠١٧م.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أهمية خصائص الوحدة الاقتصادية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والتي تتمثل في الرافعة المالية، حجم الوحدة الاقتصادية، الملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، وحجم مكتب المراجعة، ووجود علاقة ارتباط عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، فضلاً عن وجود تأثيراً معنوياً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات إلى الشركات والمنظمات المهنية للحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بغرض ارتفاع مستوى جودة الأرباح في التقارير المالية، فضلاً عن ارتفاع مستوى أداء الشركات المصرية وزيادة ثقة أصحاب المصالح المختلفة.

Abstract:

The main objective of the current study is to determine the impact of company characteristics on real earnings management practices and their reflection on future operational performance. The study was conducted on a sample of (11) companies representing (36.7%) of the total number of companies listed and traded shares in the Egyptian Stock Exchange, which is composed of the index EGX 30 During the period from 2012 to 2017.

The results of the study concluded the importance of company characteristics in reducing real earnings management practices, namely leverage, company size, institutional ownership, independence of the board of directors, audit firm size. In addition, there is a negative correlation between real earnings management practices and future operational performance. Moreover, real earnings management practices affect significantly, as an intermediate variable, the relation between company characteristics and future operational performance.

The study also presented some recommendations to companies and professional organizations to reduce real earnings management practices, in order to increase the level of earnings quality in financial reports. Furthermore, reducing real earnings management practices contributes to increase the performance of Egyptian companies and thus increasing the trust of various stakeholders.

أولاً: المقدمة ومشكلة الدراسة

تمثل معلومات الأرباح أحد الركائز الأساسية لاتخاذ القرارات لأصحاب المصالح المختلفة، حيث تستخدمها الإدارة كمؤشر لكفاءتها وتحقيق مصالحها الشخصية في الحصول على المكافآت أو الحصول على الأمان الوظيفي وزيادة ثقة المساهمين، بينما يستخدمها المساهمون لتقييم الأداء وتحديد مدى قدرة الإدارة على مقابلة توقعات المحللين الماليين، في حين يستخدمها المستثمرون لتقييم استثماراتهم وضمان عوائد مناسبة على استثماراتهم، كما يستخدمها المقرضون لتقييم مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها واتخاذ قراراتهم الائتمانية، وتستخدمها الحكومات للتحقق من قيمة الحصيلة الضريبية المفروضة على الأرباح.

وقد ترتب على أهمية الأرباح لأصحاب المصالح المختلفة زيادة الدوافع لدى إدارات الشركات للتدخل المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية من خلال الاختيار بين التقديرات والأساليب المحاسبية وهو ما يعرف بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، أو من خلال القرارات الإدارية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية وهو ما يعرف بإدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية بغرض التأثير على الأرباح وفقاً لأهداف الإدارة وتحقيق نتائج محددة يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية.

وقد تفضل الشركات إدارة أرباحها باستخدام الأنشطة الحقيقية لتحقيق العديد من دوافع سوق رأس المال، الدوافع التعاقدية، والدوافع النظامية، حيث كشفت دراسة (Roychowdhury, 2006) عن قيام الشركات بالتلاعب في أنشطتها التشغيلية من خلال تعجيل المبيعات، الإفراط في الإنتاج، وتخفيض النفقات الاختيارية لمقابلة توقعات المحللين الماليين وتجنب الإفصاح عن الخسائر، وخلصت نتائج دراسة (Yuanhui, et al., 2018) إلى قيام الشركات الصينية بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة التشغيلية لتحسين شروط الإقتراض والحصول على قروض منخفضة التكلفة، كما أظهرت دراسة (Haw, et al., 2005) عن قيام الشركات الصينية بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة التشغيلية لمقابلة متطلبات القواعد الحكومية الخاصة بإصدار الأسهم والسندات الجديدة، بينما توصلت دراسة (Herrmann, et al., 2003) إلى قيام الشركات اليابانية بالتلاعب في أرباحها باستخدام الأنشطة الاستثمارية لتجنب الإفصاح عن انخفاض الأرباح وعدم الإخلال بشروط عقود الإقتراض.

وعلى الرغم من الدوافع المختلفة التي تحققها الشركات من إدارة أرباحها باستخدام الأنشطة الحقيقية في الأجل القصير، إلا أنه قد يترتب عليها العديد من العواقب السلبية في الأجل

الطويل والتي تتمثل في زيادة تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية وانخفاض القيمة السوقية للشركة (Graham, et al., 2005; Cohen & Zarowin, 2010; Burnett, et al., 2012)، زيادة تكلفة رأس المال (Kim & Sohn, 2013)، فضلاً عن فرض عقوبات اقتصادية والزام الشركات بإعادة إعداد قوائمها المالية (Clikeman, 2003).

ونظراً لزيادة العواقب السلبية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية فقد تناولت العديد من الدراسات العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وتعتبر خصائص الوحدة الاقتصادية من أهم العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح حيث تلعب دوراً حيوياً في تحديد أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ودوافعها المختلفة (Noronha, et al., 2008)، ولذا فقد قامت العديد من الدراسات باختبار طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين تلك الدراسات حول طبيعة العلاقة بين كل خاصية من خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث خلصت نتائج بعض الدراسات (Arthur, et al., 2015; Uwugbe, et al., 2015; Batool, et al., 2017) إلى وجود تأثيراً إيجابياً، بينما توصلت نتائج بعض الدراسات الأخرى (Rusmin, 2010; Sun, 2014; Hsu & Wen, 2015; et al., 2014) إلى وجود تأثيراً سلبياً، في حين خلص البعض الآخر (Siregar, 2018; Utama, 2008; Khanh & Khuong, 2018; Lemma, et al., 2018) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً، وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في البيئة المصرية.

كما قامت العديد من الدراسات باختبار طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين تلك الدراسات حول أهم خصائص الوحدة الاقتصادية وطبيعة علاقتها بالأداء التشغيلي المستقبلي، حيث توصلت نتائج بعض الدراسات (Kisengo & Kombo, 2012; Al-Matar, et al., 2014; Lin & Fu, 2017) إلى وجود تأثيراً إيجابياً، بينما أشارت نتائج بعض الدراسات الأخرى (Dar, et al., 2011; Locke, 2012; Kartikasari & Merianti, 2016) إلى وجود تأثيراً سلبياً، في حين أظهر البعض الآخر (Rapley, 2013; Alshetwi, 2017) عن عدم وجود تأثيراً معنوياً، وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي في البيئة المصرية.

بينما تناولت العديد من الدراسات تقييم أثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين تلك الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة حيث كشفت نتائج بعض الدراسات (Chen, et al., 2010; Al-shattarat, 2017; Jiang, et al., 2018) عن وجود تأثيراً ايجابياً، بينما توصلت نتائج بعض الدراسات الأخرى (حماد، ٢٠١٧; Wang, 2014; Cupertino, et al., 2016) إلى وجود تأثيراً سلبياً، في حين أشارت دراسة (Taylor & Xu, 2010) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً، وبالتالي تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي في البيئة المصرية، فضلاً عن أثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في وجود اختلاف حول أهم خصائص الوحدة الاقتصادية المحددة لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ومدى تأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، فضلاً عن وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، بالإضافة إلى وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي ومدى تأثيرها على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، ومن ثم تثير مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات تعكس جوهر المشكلة والتي تتمثل في التالي:

١. ما هي طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
٢. ما مدى طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.
٣. ما هي طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي.
٤. ما هو تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي.
٥. ما مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.

ثانياً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وانعكاسها على الأداء التشغيلي المستقبلي بغرض الحد من إدارة الشركات لأرباحها وارتفاع مستوى جودة الأرباح في التقارير المالية وترشيد قرارات أصحاب المصالح المختلفة، فضلاً عن ارتفاع مستوى الأداء التشغيلي للشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
2. التحقق من طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.
3. فحص طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي.
4. اختبار أثر خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي.
5. تقييم أثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

1. توجيه اهتمام أصحاب المصالح المختلفة إلى أهم خصائص الوحدة الاقتصادية التي تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح في التقارير المالية وترشيد قرارات أصحاب المصالح.
2. زيادة وعي الشركات عن مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لتحقيق العديد من الدوافع قصيرة الأجل على الأداء التشغيلي للشركات في المستقبل.
3. توجيه اهتمام الشركات إلى مدى تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على الأداء التشغيلي المستقبلي في ضوء ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

٤. إجراء الدراسة التطبيقية على الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في مؤشر EGX 30 والتي تعتبر من أبرز الشركات المصرية الرائدة والأكثر نشاطاً واستحواداً على نسبة كبيرة من السوق المصري وذات الاهتمام الكبير من جانب مجتمع الاستثمار.

رابعاً: نطاق الدراسة

تتناول الدراسة الحالية ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال الأنشطة التشغيلية التي تتمثل في تعجيل المبيعات، الإفراط في الإنتاج، وتخفيض النفقات الاختيارية، حيث تعتبر أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة التشغيلية من أكثر الأساليب استخداماً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، الأكثر تأثيراً على الأداء التشغيلي، فضلاً عن أنها من أكثر الأساليب انتشاراً في كثير من الدراسات المحاسبية (Cohen & Zarowin, 2010; Alhadab, et al., 2016)، في حين يخرج عن نطاق الدراسة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية.

كما تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المستمر قيد وتداول أسهمها ضمن الشركات المدرجة في مؤشر EGX 30 خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٧م، بينما يخرج عن نطاق الدراسة الشركات التي لم يستمر قيد وتداول أسهمها ضمن مؤشر EGX 30 خلال فترة الدراسة، الشركات التي تم دمجها مع شركات أخرى خلال فترة الدراسة، فضلاً عن الشركات التي لا تعد تقاريرها المالية في ١٢/٣١ من كل عام لامكانية مقارنة نتائج الدراسة.

خامساً: خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى اثنتا عشرة قسماً رئيسياً حيث تناول القسم الأول المقدمة ومشكلة الدراسة، وتناول القسم الثاني أهداف الدراسة، بينما تناول القسم الثالث أهمية الدراسة، وتناول القسم الرابع نطاق الدراسة، أما القسم الخامس فتناول خطة الدراسة، وخصص القسم السادس للإطار النظري للدراسة الذي تناول مفهوم، ودافع، وأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، خصائص الوحدة الاقتصادية وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، فضلاً عن العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، كما تناول القسم السابع فرضيات الدراسة، أما القسم الثامن فتناول منهجية الدراسة من خلال عرض مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطريقة قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة، وتناول القسم التاسع تحليل نتائج

الدراسة، وخصص القسم العاشر إلى عرض نتائج الدراسة، في حين خصص القسم الحادي عشر إلى عرض توصيات الدراسة، بينما تناول القسم الثاني عشر مجالات الدراسة المستقبلية.

سادساً: الإطار النظري للدراسة

١ - مفهوم إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

باستقراء العديد من الدراسات السابقة حول مفهوم إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Roychowdhury, 2006; Gunny, 2010; Huang & Sun, 2017; Ali & Kamardin, 2018) يتضح أنها عبارة عن اتخاذ العديد من القرارات الإدارية المؤثرة على الأنشطة الحقيقية التشغيلية، أو الاستثمارية، أو التمويلية للتلاعب في الأرباح وفقاً لأهداف الإدارة، وتحقيق العديد من الدوافع المختلفة (دوافع سوق رأس المال، الدوافع التعاقدية، والدوافع النظامية) بغرض تجنب ردود الفعل السلبية من جانب أسواق الأوراق المالية، المحافظة على القيمة السوقية للشركة، فضلاً عن زيادة ثقة أصحاب المصالح المختلفة.

وقد أشارت العديد من الدراسات (Herrmann, et al., 2003; Roychowdhury, 2006; Yuanhui, et al., 2018) إلى زيادة اتجاه الشركات لإدارة أرباحها باستخدام الأنشطة الحقيقية مقارنة بأساس الاستحقاقات، وقد يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي تتمثل في التالي:

١. ارتفاع مرونة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية نظراً لامكانية إدارة الأنشطة على مدار السنة المالية (Roychowdhury, 2006; Gunny, 2010)، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على مقابلة توقعات المحللين الماليين وتحقيق أهداف الإدارة مقارنة بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (Cupertino, et al., 2015).

٢. انخفاض مخاطر اكتشاف إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية نظراً لانخفاض احتمالات مراجعتها بواسطة المراجع الخارجي لارتباطها بالقرارات الإدارية العادية (Gunny, 2010; Burnett, et al., 2012)، بينما تخضع البدائل المحاسبية المرتبطة بالاستحقاقات للمراجعة الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض استخدامها وخاصة في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى (Cohen & Zarowin, 2010).

٣. المتطلبات الصارمة على ممارسات إدارة الأرباح بعد إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث أشارت دراسة كل من (Ho, et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017) إلى زيادة

- اتجاه الشركات لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بعد إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نظراً لفعاليتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.
٤. الإجراءات المشددة على ممارسات إدارة الأرباح بعد إصدار قانون Sarbanes-Oxley (SOX) في يوليو ٢٠٠٢م، حيث أشارت دراسة (Graham, et al., 2005) إلى وجود بيئة تنظيمية أكثر شدة بعد إصدار قانون (SOX) مما أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية نتيجة لوجود الإجراءات المقيدة لممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.
٥. انخفاض احتمالات تعرض الشركات للتقاضى نظراً لتشابه إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مع القرارات الإدارية العادية (Graham, et al., 2005).
٦. زيادة الرقابة من جانب أسواق الأوراق المالية على البدائل المحاسبية المرتبطة بالاستحقاقات مقارنة بالرقابة على القرارات الإدارية المرتبطة بالأنشطة الحقيقية (Graham, et al., 2005; Gunny, 2010).

٢- دوافع إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

تهدف الشركات من إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى تحقيق العديد من الدوافع المختلفة والتي تتوقف على طبيعة العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح المختلفة، ويمكن تناول تلك الدوافع كما يلي:

١/٢ دوافع سوق رأس المال

تنشأ دوافع إدارة الأرباح المرتبطة بسوق رأس المال نتيجة لوجود علاقة بين الإفصاح عن الأرباح وأسعار الأسهم حيث يتم ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق الدوافع التالية:

١. التأثير على أسعار الأسهم في الأجل القصير، حيث قد تسعى الإدارة لزيادة الأرباح في الفترة التي تسبق طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام للحصول على أسعار مرتفعة لأسهمها، أو تخفيض الأرباح لشراء أسهمها بأسعار منخفضة والاستحواد على الشركة (Cohen & Zarowin, 2010)، وقد أشارت نتائج دراسة (Ambrose & Bian, 2010) إلى أن أسعار الأسهم تمثل أحد الدوافع الأساسية لممارسة إدارة الأرباح، كما أشارت نتائج دراسة (Alhadab, et al., 2016) إلى قيام الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بالمملكة المتحدة بممارسة إدارة الأرباح خلال السنة المالية للاكتتاب العام عن طريق إدارة المبيعات، إدارة النفقات الاختيارية، وإدارة الاستحقاقات.

٢. مقابلة تنبؤات المحللين الماليين حول الأرباح لزيادة ثقة المستثمرين وارتفاع أسعار الأسهم وزيادة القيمة السوقية للشركة (Burnett, et al., 2012).

٣. المحافظة على استقرار الأرباح، حيث قد تلجأ الإدارة لممارسات إدارة الأرباح للإفصاح عن الأرباح الايجابية (Roychowdhury, 2006; Osmá, 2008)، وتقادى الإفصاح عن تقلبات الأرباح الحادة (Burgstahler & Dichev, 1997) بغرض تجنب ردود الفعل السلبية من جانب أسواق الأوراق المالية والمحافظة على القيمة السوقية للشركة (Hashemi & Rabiee, 2011).

٢/٢ الدوافع التعاقدية

ترتبط الدوافع التعاقدية بالعلاقات التعاقدية بين إدارة الشركة والعديد من أصحاب المصالح المختلفة، حيث تسعى الإدارة إلى تحسين موقفها التعاقدى وتعظيم المنافع الناتجة عن تلك العلاقات من خلال ممارسات إدارة الأرباح، وتتمثل أهم الدوافع التعاقدية المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح فى التالي:

١. تعظيم المنافع الشخصية للمديرين من خلال زيادة قيمة مكافآتهم فى حالة اعتماد الشركات على مقدار الأرباح فى وضع خطط المكافآت، أو من خلال الحصول على الأمان الوظيفى وزيادة ثقة المساهمين فى حالة ارتباط مستقبلهم الوظيفى بمقابلة توقعات المحللين الماليين عن الأرباح (Graham, et al., 2005; Jong, et al., 2014).

٢. تجنب الإخلال بشروط عقود الإقتراض التى تتضمن نسب وقيود محددة لضمان استمرار تلك العقود مما يؤدى إلى تجنب تكاليف عدم الوفاء بشروط عقود الإقتراض (Kim, et al., 2010).

٣. التعاقد مع أصحاب المصالح من العملاء، الموردين، والمقرضين بشروط جيدة حيث تساهم الأرباح المرتفعة فى زيادة ثقة أصحاب المصالح فى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة (Jong, et al., 2014).

٣/٢ الدوافع النظامية

ترتبط الدوافع النظامية بالعلاقة بين الشركة والجهات الرقابية والتشريعية حيث تقوم الشركة بممارسات إدارة الأرباح لتجنب العديد من التكاليف السياسية والتشريعية المرتبطة بالقواعد الحكومية والسياسات الضريبية ومطالبات نقابات العمال (Xu, et al., 2007)، ويمكن توضيح أهم الدوافع النظامية المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح فى التالي:

١. تجنب التكاليف السياسية، حيث تقوم الشركات بممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية نظراً لأن الأرباح المرتفعة قد تستخدم كمؤشر للاحتكار من جانب العديد من وسائل الاعلام والسياسيين مما قد يؤدي إلى خضوع الشركة للرقابة من جانب الجهات الرقابية الحكومية لمكافحة هذا الاحتكار (Watts & Zimmerman, 1990).
 ٢. مقابلة متطلبات القواعد الحكومية الخاصة بإصدار الأسهم والسندات الجديدة، حيث أشارت دراسة (Haw, et al., 2005) إلى قيام الشركات الصينية بممارسات إدارة الأرباح لزيادة قيمة أرباحها لمقابلة القواعد الحكومية التي تتطلب عدم انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية عن ١٠% كشرط لإصدار الأسهم والسندات الجديدة.
 ٣. تجنب الضرائب التصاعدية، حيث تقوم الشركات بممارسات إدارة الأرباح لتخفيض أرباحها بغرض تجنب أو تخفيض قيمة الضرائب المفروضة على الأرباح (Monem, 2003).
 ٤. تجنب مطالبات نقابات العمال، حيث قد تلجأ الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض أرباحها لتجنب أى زيادات مقترحة من جانب نقابات العمال واعطاء صورة بعدم قدرة الشركة على تلبية أى زيادات فى مستويات الأجور، التعويضات، المزايا النقدية والعينية، ومكافآت نهاية الخدمة (D'Souza, et al., 2001).
- إلا أنه قد يترتب على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتحقيق دوافعها المختلفة فى الأجل القصير العديد من العواقب السلبية فى الأجل الطويل والتي يتمثل أهمها فى زيادة تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية وانخفاض القيمة السوقية للشركة، حيث خلصت نتائج دراسة كل من (Graham, et al., 2005; Cohen & Zarowin, 2010; Burnett, et al., 2012) إلى أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية أكثر تكلفة من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات مما يؤدي إلى نتائج سلبية على التدفقات النقدية وقيمة الشركة فى الأجل الطويل.
- كما قد تؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال حيث أشارت نتائج دراسة (Kim & Sohn, 2013) إلى أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية فى الشركات الأمريكية تتطلب علاوة أعلى للمخاطر على هذه الأنشطة نتيجة لتأثيرها السلبى على جودة معلومات الأرباح التى يستخدمها المستثمرون مما يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية والزام الشركات بإعادة إعداد قوائمها المالية، حيث أشارت دراسة (Clikeman, 2003) إلى قيام سوق الأوراق المالية الأمريكى بفرض عقوبات صارمة على الشركات التى قامت بإدارة أرباحها والزامها

بإعادة إعداد قوائمها المالية والإفصاح عن الأرباح الحقيقية مما أدى إلى انخفاض القيمة السوقية لتلك الشركات وانخفاض ثقة الأطراف المختلفة.

٣- أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

يمكن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية عن طريق اتخاذ العديد من القرارات الإدارية المؤثرة على الأنشطة الحقيقية والتي تتوقف على الدوافع المختلفة وأهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن تصنيف أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة كما يلي:

١/٣ الأنشطة التشغيلية

تشير ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة التشغيلية إلى اتخاذ القرارات الإدارية المرتبطة بتعجيل المبيعات، الإفراط في الإنتاج، وتخفيض النفقات الاختيارية بغرض تجنب الإفصاح عن انخفاض الأرباح أو الخسائر، ويمكن توضيح أساليب إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة التشغيلية في التالي:

١/١/٣ تعجيل المبيعات

تقوم الإدارة باتخاذ بعض القرارات الإدارية بغرض زيادة المبيعات بشكل مؤقت من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية لعملاء الشركة أو منح خصومات سعرية على المبيعات، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والتأثير على نتائج الأعمال خلال تلك الفترة (Roychowdhury, 2006; Sun, et al., 2014).

٢/١/٣ الإفراط في الإنتاج

تقوم الإدارة باتخاذ بعض القرارات الإدارية بغرض تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة من خلال زيادة حجم الإنتاج عن مستويات الطلب المتوقعة على المنتجات في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة وانخفاض تكلفة البضاعة المباعة نظراً لزيادة مخزون آخر الفترة، وما يستتبعه من زيادة الأرباح والإفصاح عن الأرباح المستهدفة في التقارير المالية (Roychowdhury, 2006; Tabassum, et al., 2014).

٣/١/٣ تخفيض النفقات الاختيارية

تقوم الإدارة باتخاذ بعض القرارات الإدارية بغرض تخفيض التكاليف خلال فترة زمنية محددة من خلال تخفيض النفقات الاختيارية التي تتمثل في التكاليف العمومية والإدارية، تكاليف الدعاية والإعلان، تكاليف البيع والتوزيع، وتكاليف البحث والتطوير، وما يستتبعه من زيادة الأرباح

والإفصاح عنها في التقارير المالية خلال نفس الفترة (Graham, et al., 2005; Roychowdhury, 2006).

٢/٣ الأنشطة الاستثمارية

تشير ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الاستثمارية إلى اتخاذ القرارات الإدارية حول اختيار توقيت بيع الأصول طويلة الأجل بغرض تحقيق أهدافها والإفصاح عن الأرباح الناتجة من بيع تلك الأصول في التقارير المالية المستهدفة (Ali & Kamardin, 2018)، وقد أظهرت نتائج دراسة (Herrmann, et al., 2003) عن قيام الإدارات في الشركات اليابانية باستخدام هذا الأسلوب لتجنب الإفصاح عن انخفاض الأرباح أو الإخلال بشروط عقود الإقتراض.

٣/٣ الأنشطة التمويلية

تشير ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة التمويلية إلى اتخاذ القرارات الإدارية لتنفيذ العمليات المؤثرة على ربحية السهم من خلال إعادة شراء الأسهم، الأدوات المالية المشتقة، والتوريق، ويمكن توضيح أساليب إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة التمويلية في التالي:

١/٣/٣ إعادة شراء الأسهم

تقوم الإدارة باتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بإعادة شراء جزء من الأسهم خلال فترة زمنية محددة بغرض تخفيض عدد الأسهم وزيادة ربحية السهم خلال تلك الفترة ومقابلة توقعات المحللين الماليين، حيث تستخدم الكثير من الإدارات توقعات المحللين الماليين عن ربحية السهم كمقياس أداء مستهدف في سوق الأوراق المالية (Burnett, et al., 2012; Jong, et al., 2014).

٢/٣/٣ الأدوات المالية المشتقة

تقوم الإدارة باتخاذ القرارات الإدارية الخاصة باستخدام الأدوات المالية المشتقة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال إبرام عقود مبادلة القروض المستحقة على الشركة بالأسهم العادية بغرض تخفيض تكلفة القروض وتحسين شروط عقود الإقتراض (Taylor & Xu, 2010)، أو من خلال إبرام عقود الحماية من المخاطر بغرض تخفيض تكاليف الوكالة، ضرائب الدخل، وعدم تماثل المعلومات (Barton, 2001)، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في التقارير المالية لتلك الفترة.

٣/٣/٣ التوريق

تقوم الإدارة باتخاذ القرارات الإدارية الخاصة باستخدام صفقات التوريق في ممارسات إدارة الأرباح من خلال اختيار توقيت التوريق، تقدير أرباح التوريق والفوائد المحتجرة، أو من خلال توريق

حسابات المدنين التي يتم استبعادها من الدفاتر المحاسبية عن طريق الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التوريق والإفصاح عنها في التقارير المالية في الفترة المستهدفة بما يحقق أهداف الإدارة (Kolsi & Matoussi, 2011).

٤- خصائص الوحدة الاقتصادية وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي

تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما تناولت دراسات أخرى طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي بغرض دراسة وتحليل أهم الخصائص المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، ويمكن تناول أهم خصائص الوحدة الاقتصادية المتوقع تأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي كما يلي:

١/٤ حجم الوحدة الاقتصادية

يعتبر حجم الوحدة الاقتصادية من أهم الخصائص المحددة لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن زيادة حجم الوحدة الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع احتمال ممارسات إدارة الأرباح نظراً لأن الشركات كبيرة الحجم تتمتع بمزيد من القدرة على مساومة مراجعي الحسابات للتغاضي عن اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن قدرتها على اختراق نظم الرقابة الداخلية نظراً لما تملكه من أصول وإدارة قوية (Barton & Simko, 2002)، بالإضافة إلى زيادة ميل الشركات كبيرة الحجم لتجنب مواجهة الضغوط الناتجة عن تحمل أعباء ضريبية مرتفعة، الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ومقابلة توقعات المحللين الماليين (Bassiouny, et al., 2016).

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Amertha, et al., 2014) التي أجريت على عينة مكونة من (٧٩) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بأندونيسيا خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١١م إلى وجود تأثيراً إيجابياً لحجم الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت نتائج دراسة (Uwuigbe, et al., 2015) عن وجود تأثيراً إيجابياً لحجم الوحدة الاقتصادية على ممارسات

إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (٢٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية النيجيري خلال الفترة ٢٠٠٦م-٢٠١٠م.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن زيادة حجم الوحدة الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض احتمال ممارسات إدارة الأرباح نظراً لأن الشركات كبيرة الحجم تتميز بوجود نظم الرقابة الداخلية الفعالة والمراجعين الداخليين الأكثر كفاءة مما يؤدي إلى انخفاض قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح (Kim, et al., 2003)، كما أن الشركات كبيرة الحجم عادة ما يتم مراجعتها من جانب مكاتب المراجعة الكبرى مما يساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظراً لفعالية تنفيذ عملية المراجعة (Ahmad, et al., 2014)، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف السمعة في الشركات كبيرة الحجم نظراً لقدرتها على تقدير أفضل لبيئة السوق، رقابة أفضل على عملياتها وفهم أكبر لأعمالها (Kim, et al., 2003).

وفي هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة (Hoang, 2006) التي أجريت على عينة مكونة من (٧٧٠٠) مشاهدة للشركات الفيتنامية خلال عام ٢٠٠٣م-٢٠٠٤م إلى وجود تأثيراً سلبياً لحجم الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح، كما كشفت نتائج دراسة (Rahmani & Akbani, 2013) عن وجود تأثيراً سلبياً لحجم الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (٣٦) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة ٢٠٠٨م-٢٠١٢م، وفي الدراسة التي قام بها (Khanh & Khuong, 2018) فقد أظهرت وجود تأثيراً سلبياً لحجم الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٤١) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بفتحام خلال عام ٢٠١٠م-٢٠١٦م.

في حين أشارت بعض الدراسات إلى قيام الشركات كبيرة وصغيرة الحجم بممارسات إدارة الأرباح لتجنب الإفصاح عن الخسائر أو انخفاض الأرباح، حيث خلصت نتائج دراسة (Llukani, 2013) إلى عدم وجود علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (٧٥) مشاهدة للشركات الألبانية خلال عام ٢٠٠٩م-٢٠١١م، كما توصلت نتائج دراسة (Veronica, 2015) التي أجريت على عينة مكونة من (٣٠) شركة صناعية مقيدة في سوق الأوراق المالية بأندونيسيا خلال الفترة ٢٠٠٩م-٢٠١٣م إلى عدم وجود علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح.

كما يعتبر حجم الوحدة الاقتصادية من أهم العوامل المحددة للأداء المستقبلي إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء المستقبلي حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن زيادة حجم الوحدة الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع الأداء المستقبلي نظراً لقدرة الشركات كبيرة الحجم على الوصول لأسواق رأس المال والحصول على الفرص الاستثمارية غير المتاحة للشركات صغيرة الحجم (Kaguri, 2013)، قدرتها للحصول على ميزة تنافسية وزيادة حصتها السوقية عن طريق الاستفادة من وفورات الحجم وانخفاض تكاليف الإنتاج (John & Adebayo, 2013)، قدرتها الفائقة على تطوير المنتجات، التسويق، التفاوض، المنافسة، العمل في المجالات التي تتطلب معدلات رأسمالية مرتفعة (Dahmash, 2015)، بالإضافة إلى سهولة الحصول على مصادر التمويل الخارجية وانخفاض تكلفتها وزيادة قدرتها على النمو (Kisengo & Kombo, 2012).

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Dogan, 2013) التي أجريت على عينة مكونة من (٢٠٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بأسطنبول خلال الفترة ٢٠٠٨م- ٢٠١١م إلى وجود علاقة طردية بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء المستقبلي، كما توصلت نتائج دراسة (Razzaque, et al., 2016) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لحجم الوحدة الاقتصادية على الأداء المستقبلي للشركات في بنجلادش خلال الفترة من ٢٠٠٦م- ٢٠١١م، وفي الدراسة التي قام بها (Jiang, et al., 2018) على عينة مكونة من (١٥٨٥٨٧) مشاهدة في (٢٩) دولة خلال الفترة ٢٠٠١م- ٢٠١٥م فقد كشفت عن وجود علاقة طردية بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء المستقبلي.

في حين أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن زيادة حجم الوحدة الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض الأداء المستقبلي نظراً لأن الشركات كبيرة الحجم تقع تحت سيطرة الإدارة التي تهدف إلى تحقيق مصالحها الشخصية وتعظيم منفعتها الإدارية على حساب ارتفاع الأداء وزيادة ثروة المساهمين (Niresh & Velnampy, 2014)، وفي هذا السياق فقد أوضحت نتائج دراسة (Kouser, et al., 2012) التي أجريت على عينة مكونة من (٧٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الباكستاني خلال الفترة ٢٠٠١م- ٢٠١٠م عن وجود علاقة عكسية بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء المستقبلي، كما خلصت نتائج دراسة (Kartikasari & Merianti, 2016) إلى وجود تأثيراً سلبياً للحجم على الأداء المستقبلي اعتماداً على عينة مكونة من (١٠٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الأندونيسية خلال الفترة ٢٠٠٩م- ٢٠١٤م، أما الدراسة التي قام بها

(Kumar & Kaur, 2016) فقد استهدفت اختبار العلاقة بين الحجم والأداء في صناعة السيارات الهندية خلال الفترة ١٩٩٨م - ٢٠١٤م وقد كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء.

٢/٤ الرافعة المالية

تعتبر الرافعة المالية عن نسبة الديون المستخدمة لتمويل الاستثمارات وتستخدم كمؤشر لتقييم مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية في تاريخ الاستحقاق، كما يمكن الاعتماد عليها في تحديد الموارد المالية اللازمة لتكوين هيكل رأس المال الذي يهدف إلى زيادة الأرباح وتعظيم ثروة المساهمين (Veronica, 2015)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع الرافعة المالية يؤدي إلى ارتفاع احتمال ممارسات إدارة الأرباح لتحسين الموقف التفاوضي للشركة مع الدائنين وتحسين شروط الإقراض (Uwuigbe, et al., 2015)، فضلاً عن تجنب العواقب السلبية الناتجة عن عدم سلامة الموقف المالي للشركة (Amoah, 2012).

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Bassiouny, et al., 2016) التي أجريت على عينة مكونة من (٦٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠٠٧م - ٢٠١١م إلى وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت نتائج دراسة (Moghaddam & Abbaspour, 2017) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للرافعة المالية على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (١٤) بنكاً مقيداً في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة ٢٠١٠م - ٢٠١٥م.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن ارتفاع الرافعة المالية يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية نظراً لأن ارتفاع الرافعة المالية يؤدي إلى زيادة رقابة الدائنين ويقلل من فرص الإدارة لممارسات إدارة الأرباح (Rahmani & Akbani, 2013)، كما يؤدي إلى زيادة المدفوعات سداداً للديون ومن ثم انخفاض الأموال المتاحة والحد من ممارسات إدارة الأرباح (Jensen, 1986).

وفي هذا السياق فقد استهدفت دراسة (Zamri, et al., 2013) فحص طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٧٤٥) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الماليزي خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠١١م، وقد أظهرت

نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح، كما أوضحت نتائج دراسة (Januarsi, et al., 2014) التي أجريت على جميع الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١١م إلى وجود تأثيراً سلبياً للرافعة المالية على ممارسات إدارة الأرباح، في حين أشارت نتائج دراسة (Veronica, 2015) إلى عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٠) شركة صناعية مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٣م .

كما لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية والأداء المستقبلي حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع الرافعة المالية قد يؤدي إلى زيادة الاستفادة من المزايا الضريبية المرتبطة بالديون وما يستتبعه من ارتفاع الأداء المستقبلي (Kaguri, 2013)، وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Kartikasari & Merianti, 2016) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للرافعة المالية على الأداء بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٤م، كما توصلت نتائج دراسة (Luqman, et al., 2017) التي أجريت على عينة مكونة من (١٢) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية النيجيري خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠١٣م إلى وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية والأداء .

في حين أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن ارتفاع الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الأداء المستقبلي نظراً لأن ارتفاع الرافعة المالية قد يؤدي إلى تعرض الشركات لمخاطر الإفلاس في حالة عدم قدرتها على سداد الديون، فضلاً عن عدم قدرتها على الاقتراض في المستقبل (Kaguri, 2013)، وفي هذا السياق فقد أجريت دراسة (Razzaque, et al., 2016) على عينة من الشركات في بنجلاديش خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠١١م والتي كشفت عن وجود تأثيراً سلبياً للرافعة المالية على الأداء، كما أظهرت نتائج دراسة (Ding, et al., 2018) وجود تأثيراً سلبياً للرافعة المالية على الأداء بالتطبيق على عينة مكونة من (٤٥٦٨٤٩) مشاهدة للشركات الصينية خلال الفترة ١٩٩٨م - ٢٠١٢م .

٣/٤ عمر الوحدة الاقتصادية

يعتبر عمر الوحدة الاقتصادية من أهم الخصائص المحددة لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين عمر الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن

الشركات الأكبر عمراً تميل إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح للمحافظة على سمعتها الجيدة وقيمتها السوقية المرتفعة نظراً لأنها أكثر تعرضاً لمخاطر السمعة (Khanh & Khuong, 2018)، رغبتها المستمرة في تحسين جودة إعداد التقارير المالية (Alsaeed, 2006)، فضلاً عن توافر الخبرات لتطبيق آليات الحوكمة (Bassiouny, et al., 2016).

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Gul, et al., 2009) إلى وجود علاقة عكسية بين العمر وممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة (٣٢٧٧٧) مشاهدة خلال الفترة ١٩٩٣م-٢٠٠٤م، بينما أوضحت نتائج دراسة (Khanh & Khuong, 2018) عن وجود تأثيراً إيجابياً للعمر على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٤١) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بفتنام خلال عام ٢٠١٠م-٢٠١٦م، في حين أظهرت نتائج دراسة (Bassiouny, et al., 2016) التي أجريت على عينة مكونة من (٦٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال عام ٢٠٠٧م-٢٠١١م إلى عدم وجود علاقة معنوية بين العمر وممارسات إدارة الأرباح.

كما لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين العمر والأداء المستقبلي حيث أشارت دراسة (Kaguri, 2013) إلى أن زيادة العمر يؤدي إلى ارتفاع الأداء نظراً لزيادة الخبرات، الكفاءات، المهارات، والقدرة على ايجاد تقنيات جديدة لعمليات الإنتاج تساعد على تخفيض التكاليف وتحسين الجودة، الاستفادة من تأثيرات السمعة للحصول على هامش أعلى من المبيعات والقدرة على النمو بشكل أسرع وتحقيق ربحية أعلى، وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Kisengo & Kombo, 2012) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للعمر على الأداء اعتماداً على عينة مكونة من (٤٨) منشأة صغيرة ومتناهية الصغر في كينيا خلال عام ٢٠١٢م.

وعلى الجانب الآخر فإن الشركات الأقدم عمراً قد تكون أكثر مقاومة للتغيرات في بيئة تنافسية وتكنولوجية حديثة مما قد يؤدي إلى انخفاض حصتها السوقية تدريجياً وانخفاض الأداء (Kaguri, 2013)، كما أن الشركات الأحدث عمراً قد تحصل على حصتها السوقية على الرغم من نقص رأس المال، الأسم التجارية، والسمعة مقارنة بالشركات الأقدم عمراً (Kakani, et al., 2001)، وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Dogan, 2013) إلى وجود علاقة عكسية بين العمر والأداء اعتماداً على عينة مكونة من (٢٠٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بأسطنبول خلال الفترة ٢٠٠٨م-٢٠١١م، وفي دراسة أخرى قام بها (Kaguri, 2013) التي أجريت على عينة مكونة من (١٧) شركة للتأمين على الحياة خلال الفترة ٢٠٠٨م-٢٠١٢م فقد أظهرت وجود تأثيراً سلبياً

للعمر على الأداء، بينما توصلت دراسة (Malik, et al., 2011) إلى عدم وجود علاقة بين العمر والأداء بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠٨) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بباكستان خلال الفترة ١٩٩٦م - ٢٠٠٠م.

٤/٤ الملكية المؤسسية

يمثل هيكل الملكية أحد آليات الحوكمة الذي يلعب دوراً هاماً في توفير معلومات ذات موثوقية لأسواق الأوراق المالية (Nagar & Raithatha, 2016)، كما تمثل الملكية المؤسسية أحد أنماط هيكل الملكية التي تساهم في تفعيل دور هيكل الملكية في حوكمة الشركات وتحقيق الرقابة على تصرفات الإدارة وزيادة جودة المعلومات في أسواق الأوراق المالية (Rajgopal, et al., 2002; Nashier & Gupta, 2016).

وقد قامت العديد من الدراسات بفحص طبيعة العلاقة بين الملكية المؤسسية وممارسات إدارة الأرباح، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف حول طبيعة هذه العلاقة حيث أشارت بعض الدراسات إلى الدور الفعال للملكية المؤسسية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظراً لتوافر الامكانيات والخبرة بالأعمال التجارية لدى هيئات الاستثمار والتي تمكنها من الرقابة والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة (Chen, et al., 2007; Alves, 2012).

وفي هذا السياق فقد استهدفت دراسة (Hsu & Koh, 2005) فحص مدى فعالية الملكية المؤسسية طويلة وقصيرة الأجل على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٠١) مشاهدة خلال الفترة ١٩٩٣م - ١٩٩٧م، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية طويلة الأجل وتأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية قصيرة الأجل على ممارسات إدارة الأرباح، وخلصت نتائج دراسة (Hsu & Wen, 2015) التي أجريت على عينة مكونة من (٧٧٣) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بتايوان خلال الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠٠٩م إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت نتائج دراسة (Zhong, et al., 2017) عن وجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (٥٨٣١٣) مشاهدة في ٤١ دولة مختلفة خلال الفترة ٢٠٠٤م - ٢٠١٣م.

في حين أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى ميل هيئات الاستثمار قصيرة الأجل إلى الاهتمام بالأداء في الأجل القصير مما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الإدارة للإعلان عن الأرباح المرتفعة دون مراعاة ما قد يترتب على ذلك في المستقبل (Bushee, 2001)، وفي هذا السياق فقد استهدفت

دراسة (Rebai, 2010) التحقق من العلاقة بين الملكية المؤسسية وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢٣) شركة أمريكية خلال الفترة ٢٠٠٣م- ٢٠٠٥م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية تؤدي إلى تقاوم ممارسات إدارة الأرباح، أما الدراسة التي قام بها (Emamgholipour, et al., 2013) فقد خلصت إلى أن ارتفاع نسبة الملكية المؤسسية يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (٧٠٠) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة ٢٠٠٦م- ٢٠١٠م، وفي دراسة أخرى قام بها (Batool, et al., 2017) فقد أشارت إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح من خلال دراسة تطبيقية أجريت على عينة مكونة من (١٠٠) شركة صناعية مقيدة في سوق الأوراق المالية بباكستان خلال الفترة ٢٠١٠م- ٢٠١٦م.

بينما خلصت نتائج دراسة (Chung, et al., 2002) التي أجريت على عينة مكونة من (١٢٤٧٨) مشاهدة خلال الفترة ١٩٨٨م- ١٩٩٦م إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية وممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت نتائج دراسة (Lemma, et al., 2018) عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية المؤسسية على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (١٣٩٩٠٦) مشاهدة في ٤١ دولة حول العالم خلال الفترة ١٩٩٥م- ٢٠١٦م.

كما لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الملكية المؤسسية والأداء المستقبلي حيث أشارت بعض الدراسات إلى التأثير الإيجابي للملكية المؤسسية على أداء الشركات نظراً لتوافر المعرفة، المهارات، والامكانيات لدى هيئات الاستثمار والتي تمكنها من تحسين أداء الشركات (Cornett, et al., 2007)، فضلاً عن تمتعها بالرقابة والضغط على الإدارة لاتخاذ القرارات الفعالة والعمل بشكل أفضل لتحقيق أرباح أعلى وتحسين مستوى الأداء (Chung, et al., 2002).

وفي هذا السياق فقد استهدفت دراسة (Sahut & Gharbi, 2010) اختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية والأداء المستقبلي بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢١) شركة فرنسية خلال الفترة ٢٠٠٦م- ٢٠٠٨م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على الأداء المستقبلي، كما خلصت نتائج دراسة (Nashier & Gupta, 2016) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على الأداء المستقبلي اعتماداً على عينة مكونة من (١١١٣٦) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بالبحرين خلال الفترة ٢٠٠٧م- ٢٠١٤م، وفي دراسة أخرى قام بها

(Lin & Fu, 2017) على عينة مكونة من (١٨٦٩٨) مشاهدة للشركات الصينية المقيدة في سوق الأوراق المالية بشأنها خلال الفترة ٢٠٠٧م - ٢٠١٤م فقد توصلت إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على أداء الشركات.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية والأداء المستقبلي في حالة وجود علاقة بين هيئات الاستثمار وإدارة الشركة التي تؤدي إلى تخصيص حقوق التصويت لصالح الإدارة وانخفاض أداء الشركة (Djankov, 1999)، وفي هذا السياق فقد أوضحت نتائج دراسة (Bhattacharya & Graham, 2007) عن وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية على الأداء المستقبلي بالتطبيق على عينة مكونة من (١١٦) شركة عامة فنلندية خلال عام ٢٠٠٤م، كما قدمت نتائج دراسة (Lanouar & Elmarzougui, 2010) دليلاً من (٣٥) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بفرنسا خلال الفترة ٢٠٠٢م - ٢٠٠٥م على وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية على الأداء المستقبلي.

في حين خلصت نتائج دراسة (Kaguri, 2013) التي أجريت على عينة مكونة من (١٧) شركة للتأمين على الحياة خلال الفترة ٢٠٠٨م - ٢٠١٢م إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية والأداء المستقبلي، كما أظهرت نتائج دراسة (Rapley, 2013) عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية المؤسسية على الأداء المستقبلي اعتماداً على عينة مكونة من (٤٧١٠٨) مشاهدة خلال الفترة ١٩٨٧م - ٢٠١١م.

٥/٤ استقلال مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة أحد الدعائم الأساسية لتفعيل حوكمة الشركات حيث يلعب دوراً هاماً في الرقابة على أداء الإدارة (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦)، ويشير عضو مجلس الإدارة المستقل إلى عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي وغير المساهم بالشركة يعين كعضو من ذوى الخبرة وتتحصر عضويته في مجلس الإدارة وليس له أى تعاملات جوهرية مع الشركة (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦، الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٧).

ويعد استقلال مجلس الإدارة من أهم الخصائص التي تدعم الدور الرقابي لمجلس الإدارة (Nagar & Raithatha, 2016)، ولتعزيز استقلال مجلس الإدارة فقد أوصى الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١٦م بأن تكون أغلبية المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل مما لديهم المهارات الفنية والتحليلية التي تساعد على تقديم النصح والمشورة للمجلس

(الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦)، ولذا فقد قامت العديد من الدراسات بفحص طبيعة العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلا أنه لوحظ وجود اختلاف حول طبيعة هذه العلاقة حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية استقلال مجلس الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظراً للدور الفعال للأعضاء المستقلين في تعزيز الرقابة والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وحماية حقوق المساهمين (De Villiers, et al., 2011).

وفي هذا السياق فقد استهدفت دراسة (Peasnell, et al., 2005) اختبار العلاقة بين رقابة مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢٧١) مشاهدة للشركات الإنجليزية خلال الفترة ١٩٩٣م-١٩٩٦م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لاستقلال مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، كما قدمت دراسة (Osma, 2008) دليلاً على التأثير الفعال لاستقلال مجلس الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٤٣٨) مشاهدة للشركات الإنجليزية خلال الفترة ١٩٨٩م-٢٠٠٢م، بينما توصلت نتائج دراسة (Sarkar, et al., 2008) التي أجريت على عينة مكونة من (٥٠٠) شركة للقطاع الخاص المقيدة في سوق الأوراق المالية بالهند خلال عام ٢٠٠٣م إلى عدم وجود علاقة بين استقلال مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح.

كما لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة والأداء المستقبلي حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن استقلال مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين الأداء نظراً لفعالية الرقابة على الإدارة والتحقق من توافق أنشطة الإدارة مع مصالح المساهمين (Hillman & Dalziel, 2003)، تخفيض تكاليف الوكالة من خلال الحد من سوء تخصيص الموارد وتحديد الفرص الاستثمارية اللازمة لتحسين الأرباح (Haniffa & Hudaib, 2006)، فضلاً عن تشجيع المديرين بالتركيز على الأداء في الأجل الطويل بدلاً من الأنشطة الروتينية (Alves, 2014).

وفي هذا السياق فقد اهتمت دراسة (Hossain, et al., 2001) بالتحقق من مدى فعالية استقلال مجلس الإدارة على الأداء بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٣٣) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في نيوزيلندا خلال الفترة ١٩٩١م-١٩٩٧م، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثيراً إيجابياً لاستقلال مجلس الإدارة على الأداء، كما كشفت نتائج دراسة (Reddy, et al., 2008) التي أجريت على عينة مكونة من (٧١) شركة من الشركات الصغيرة المقيدة في سوق الأوراق المالية في

نيوزيلندا خلال الفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٥م عن فعالية استقلال مجلس الإدارة في تعزيز أداء الشركات محل الدراسة.

بينما أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى أن استقلال مجلس الإدارة يؤدي إلى انخفاض الأداء نظراً لافتقاره الاستقلال الحقيقي، القيود الزمنية ومحدودية الوقت، الخبرة غير ذات الصلة لأداء وظائفه بفعالية، ارتفاع المكافآت، وبالتالي يصبح أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أكثر تكلفة وأقل فعالية في الرقابة على الإدارة (Fauzi & Locke, 2012; Alshetwi, 2017).

وفي هذا السياق فقد تناولت دراسة (Wang & Oliver, 2009) فحص طبيعة العلاقة بين مجلس الإدارة والأداء بإجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٢٤٣) شركة استرالية خلال عام ٢٠٠٣م، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لاستقلال مجلس الإدارة على أداء، كما استهدفت دراسة (Fauzi & Locke, 2012) التحقق من دور استقلال مجلس الإدارة على الأداء بالتطبيق على عينة مكونة من (٧٩) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية في نيوزيلندا خلال الفترة ٢٠٠٧م - ٢٠١١م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لاستقلال مجلس الإدارة على أداء الشركات.

في حين توصلت نتائج دراسة (Johl, et al., 2015) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لاستقلال مجلس الإدارة على الأداء اعتماداً على عينة مكونة من (٧٣١) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الماليزي خلال عام ٢٠٠٩م، كما أظهرت نتائج دراسة (Alshetwi, 2017) عدم وجود علاقة بين استقلال مجلس الإدارة والأداء من خلال دراسة أجريت على عينة مكونة من (٣٢٩) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ٢٠١٣م - ٢٠١٥م.

٦/٤ استقلال لجنة المراجعة

تعتبر لجنة المراجعة أحد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة التي تهدف إلى مساعدة المجلس على أداء مسؤولياته وتفعيل الإشراف والرقابة، زيادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية من خلال فحص التقارير المالية والقيام بالأنشطة للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين (عبد الرحمن ، ٢٠٠٤; Caskey, et al., 2010).

ويعتبر عضو لجنة المراجعة مستقلاً في حالة عدم ارتباطه بأي علاقات شخصية أو مالية مع الشركة ومديريها التنفيذيين (Persons, 2005)، وبغرض تعزيز استقلال لجنة المراجعة فقد تطلبت كل من القواعد التنفيذية لحكومة الشركات الصادرة عام ٢٠٠٧م، دليل عمل لجان المراجعة الصادر عام

٢٠٠٨م، الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١٦م، وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عام ٢٠١٧م بتشكيل اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أو من خارج الشركة على أن يكون من بينهم عضوين مستقلين على الأقل لضمان عمل اللجنة بكفاءة واستقلالية.

ويمثل استقلال لجنة المراجعة أحد الخصائص الأساسية لتعزيز قدرتها على تنفيذ مسؤولياتها وزيادة الثقة والمصداقية فى التقارير المالية (Othman, et al., 2014)، ولذا فقد قامت العديد من الدراسات بفحص طبيعة العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلا أنه لوحظ وجود اختلاف حول طبيعة هذه العلاقة حيث أوضحت نتائج دراسة (Davidson, et al., 2005) إلى أن ارتفاع نسبة استقلال لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة على التقارير المالية وانخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (٤٣٤) شركة استرالية خلال عام ٢٠٠٠م، كما استهدفت دراسة (Sun, et al., 2014) التحقق من مدى فعالية استقلال لجنة المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠٠) مشاهدة للشركات المقيدة فى مؤشر S&P 500 خلال الفترة ٢٠٠٧م- ٢٠١٠م، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً سلبياً لاستقلال لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الجانب الآخر فقد خلصت نتائج دراسة (Osma & Noguier, 2007) التى أجريت على عينة مكونة من (٧٨) شركة إسبانية خلال الفترة ١٩٩٩م- ٢٠٠١م إلى عدم وجود دوراً حيوياً لاستقلال لجنة المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما استهدفت دراسة (Siregar & Utama, 2008) اكتشاف مدى فعالية استقلال لجنة المراجعة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (١٤٤) شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية بجاكرتا خلال الفترة ١٩٩٥م- ٢٠٠٢م، وقد أظهرت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة بين استقلال لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح.

كما لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والأداء المستقبلى حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية استقلال لجنة المراجعة فى زيادة الخبرة والمعرفة المالية التى تساعد على تقديم التوصيات للإدارة، فضلاً عن زيادة قدرتها على مواجهة تصرفات الإدارة التى قد تؤثر بالسلب على أداء الشركة (Alzeban & Sawan, 2015).

وفي هذا السياق فقد استهدفت دراسة (Hamdan, et al., 2013) التحقق من طبيعة العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والأداء بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠٦) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية العماني خلال الفترة ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لاستقلال لجنة المراجعة على أداء الشركات محل الدراسة، كما كشفت نتائج دراسة (Al-Matar, et al., 2014) عن وجود علاقة طردية بين استقلال لجنة المراجعة والأداء اعتماداً على عينة مكونة من (٨١) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية العماني خلال الفترة ٢٠١١م - ٢٠١٢م.

بينما خلصت نتائج دراسة (Dar, et al., 2011) إلى وجود علاقة عكسية بين استقلال لجنة المراجعة والأداء بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢) شركة للبتروول والغاز المقيدة في سوق الأوراق المالية بكراتشي خلال الفترة ٢٠٠٤م - ٢٠١٠م، في حين توصلت نتائج دراسة (Khan & Javid, 2011) التي أجريت على عينة مكونة من (٥٠) شركة خلال عام ٢٠٠٩م إلى عدم وجود علاقة بين استقلال لجنة المراجعة والأداء.

٧/٤ حجم مكتب المراجعة

يعد حجم مكتب المراجعة أحد المؤشرات الهامة التي تعبر عن جودة المراجعة الخارجية (Chen, et al., 2005; Hoitash, et al., 2007)، كما يعتبر أحد خصائص الوحدة الاقتصادية الهامة التي تناولتها الدراسات المحاسبية بغرض دراسة وتحليل دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Memis & Çetenak, 2012; Arthur, et al., 2015)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن القيام بعملية المراجعة من جانب أحد مكاتب المراجعة الكبرى يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظراً لما تتميز به تلك المكاتب من الخبرة ومتابعة مستجدات معايير المحاسبة والمراجعة، السمعة الجيدة التي تدفعها إلى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح دون مراعاة الجوانب المادية وفقدان العملاء، توافر الموارد والامكانيات اللازمة للقيام بعملية المراجعة، فضلاً عن توافر الكفاءة والمهارة والتدريب للقائمين بعملية المراجعة (Chung, et al., 2005; Rusmin, 2010).

وفي هذا السياق فقد خلصت نتائج دراسة (Rusmin, 2010) إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي تعتمد على مكاتب المراجعة الكبرى مقارنة بالشركات التي تعتمد على

مكاتب المراجعة الأخرى بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٦٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية السنغافوري خلال عام ٢٠١٣م، وفي الدراسة التي قام بها (Memis & Çetenak, 2012) فقد أظهرت وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (١٥٠٧) مشاهدة للشركات الخاصة في (٨) دول خلال الفترة ٢٠٠٨م-٢٠٠٩م .

وعلى الجانب الآخر فقد أشارت نتائج دراسة (Arthur, et al., 2015) إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على عينة مكونة من (١٧١٩٨) مشاهدة للشركات في (١٤) دولة أوروبية خلال الفترة ٢٠٠٥م-٢٠١٠م، في حين أشارت نتائج دراسة (Yasar, 2013) إلى عدم وجود اختلاف بين مكاتب المراجعة الكبرى ومكاتب المراجعة الأخرى في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٩٠) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بأسطنبول خلال الفترة ٢٠٠٣م-٢٠٠٧م، كما كشفت نتائج دراسة (Bassiouny, et al., 2016) عن عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٦٠) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠٠٧م-٢٠١١م.

كما لوحظ وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة والأداء المستقبلي حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تساهم بشكل كبير في الأداء المستقبلي عن طريق تخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية والتأكد من إعداد القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها مما يؤدي إلى زيادة الثقة في أسواق الأوراق المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وما يستتبعه من ارتفاع الأداء (Aledwan, et al., 2015).

وفي هذا السياق فقد توصلت نتائج دراسة (Aledwan, et al., 2015) التي أجريت على عينة مكونة من (٤) شركات أسمنت أردنية خلال الفترة ٢٠٠٩م-٢٠١٣ إلى وجود تأثيراً إيجابياً لحجم مكتب المراجعة على الأداء، كما كشفت نتائج دراسة (Hua, et al., 2016) عن وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وأداء الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الماليزي خلال الفترة ٢٠١٠م-٢٠١٣م، أما الدراسة التي قام بها (Al Ani & Mohammed, 2015) فقد أظهرت عدم وجود تأثيراً معنوياً لحجم مكتب المراجعة على الأداء بالتطبيق على عينة مكونة من (١١٢) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بسلطنة عمان موزعة على ثلاثة قطاعات هي الصناعة، المالي، والخدمات خلال عام ٢٠٠٩م-٢٠١٣م .

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول أهم خصائص الوحدة الاقتصادية وطبيعتها علاقتها بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، حيث لوحظ وجود اختلاف حول أهم الخصائص المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي من دولة إلى أخرى، فضلاً عن اختلاف تأثير تلك الخصائص من شركة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، والفترة الزمنية لتلك الدراسات، مما يتطلب ضرورة تحديد أهم خصائص الوحدة الاقتصادية المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي في البيئة المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية.

٥- العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي

تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي إلا أن لوحظ وجود اختلاف حول طبيعة هذه العلاقة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ممارسات إدارة الأرباح قد تؤدي إلى زيادة تقلبات التدفقات النقدية، وزيادة عدم تماثل المعلومات (Ge, 2009)، انخفاض القيمة السوقية للشركة (Xu, 2007)، زيادة تكلفة رأس المال (Kim & Sohn, 2013)، بالإضافة إلى احتمال فرض عقوبات اقتصادية والزام الشركات بإعادة إعداد قوائمها المالية (Clikeman, 2003).

وفي هذا السياق فقد استهدفت دراسة (Wang, 2014) التحقق من العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي بالتطبيق على عينة مكونة من (١٣٥٧٢٢) مشاهدة في (٣١) دولة خلال الفترة ١٩٩٦م- ٢٠١١م، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والأداء التشغيلي المستقبلي، وفي الدراسة التي قام بها (Cupertino, et al., 2016) فقد خلصت إلى وجود تأثيراً سلبياً لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي المستقبلي بالتطبيق على عينة مكونة من (١٥٠٣) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية البرازيلي خلال الفترة ١٩٨٩م- ٢٠١٢م، وفي دراسة أخرى قام بها (حماد، ٢٠١٧) التي أجريت على عينة مكونة من (٣٦) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١١م- ٢٠١٦م فقد أظهرت وجود تأثيراً سلبياً لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي المستقبلي.

وعلى الجانب الآخر فقد خلصت نتائج دراسة (Chen, et al., 2010) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي المستقبلي بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٨٨٥٧) مشاهدة

خلال الفترة ١٩٨٨م- ٢٠١٢م، وفي دراسة أخرى قام بها (Al-shattarat, 2017) التي أجريت على عينة مكونة من (٤٤٨٧) مشاهدة خلال الفترة ٢٠٠٩م- ٢٠١٣م فقد أظهرت وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح والأداء المستقبلي، أما نتائج الدراسة التي قام بها (Jiang, et al., 2018) فقد أوضحت عن وجود تأثيراً إيجابياً لإدارة الأرباح على الأداء المستقبلي اعتماداً على عينة مكونة من (١٥٨٥٨٧) مشاهدة في (٢٩) دولة خلال الفترة ٢٠٠١م- ٢٠١٥م، بينما توصلت نتائج دراسة (Taylor & Xu, 2010) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي المستقبلي بالتطبيق على عينة مكونة من (١٨٢٦٧) مشاهدة خلال الفترة ١٩٨٨م- ٢٠٠٣م.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، حيث لوحظ وجود اختلاف حول أهم أساليب ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، فضلاً عن وجود اختلاف حول مدى تأثير تلك الأساليب على الأداء التشغيلي المستقبلي، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف دوافع وأهداف الإدارة من ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية لتلك الدراسات، مما يتطلب ضرورة دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي في البيئة المصرية.

سابعاً: فرضيات الدراسة

تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلا أنه لوحظ اختلاف تلك الخصائص من دولة إلى أخرى واختلاف تأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من دراسة إلى أخرى، حيث خلصت نتائج دراسة (Rusmin, 2010) إلى وجود ارتباطاً عكسياً لحجم الوحدة الاقتصادية وحجم مكتب المراجعة، وعدم وجود ارتباطاً معنوياً للرافعة المالية، بينما أشارت نتائج دراسة (Arthur, et al., 2015) إلى وجود ارتباطاً طردياً لحجم الوحدة الاقتصادية، الرافعة المالية، وحجم مكتب المراجعة، في حين توصلت نتائج دراسة (Uwugbe, et al., 2015) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لحجم الوحدة الاقتصادية وعدم وجود تأثيراً معنوياً للرافعة المالية، بينما أظهرت نتائج دراسة (Bassiouny, et al., 2016) وجود تأثيراً إيجابياً للرافعة المالية وعدم وجود تأثيراً معنوياً لحجم الوحدة الاقتصادية، عمر الوحدة الاقتصادية، وحجم مكتب المراجعة، كما كشفت نتائج دراسة (Khanh & Khuong, 2018) عن وجود

تأثيراً ايجابياً لعمر الوحدة الاقتصادية، ووجود تأثيراً سلبياً لحجم الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن عدم وجود تأثيراً معنوياً للرافعة المالية، وحجم مكتب المراجعة.

كما أشارت نتائج دراسة كل من (Hsu & Wen, 2015; Osma, 2008; Sun, et al., 2014) إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، واستقلال لجنة المراجعة، بينما توصلت نتائج دراسة كل من (Lemma, et al., 2018; Sarkar, et al., 2008; Siregar & Utama, 2008) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، واستقلال لجنة المراجعة، في حين خلصت نتائج دراسة (Batool, et al., 2017) إلى وجود تأثيراً ايجابياً للملكية المؤسسية.

كما تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج تلك الدراسات حول أهم خصائص الوحدة الاقتصادية وطبيعة العلاقة بينها والأداء التشغيلي المستقبلي، حيث خلصت نتائج دراسة (Dogan, 2013) إلى وجود ارتباطاً طردياً لحجم الوحدة الاقتصادية وارتباطاً عكسياً لعمر الوحدة الاقتصادية، بينما توصلت نتائج دراسة (Kartikasari & Merianti, 2016) إلى وجود تأثيراً سلبياً لحجم الوحدة الاقتصادية وتأثيراً ايجابياً للرافعة المالية، وكشفت نتائج دراسة (Razzaque, et al., 2016) عن وجود تأثيراً ايجابياً لحجم الوحدة الاقتصادية وتأثيراً سلبياً للرافعة المالية، وأظهرت نتائج دراسة (Kisengo & Kombo, 2012) وجود تأثيراً ايجابياً لحجم الوحدة الاقتصادية وعمر الوحدة الاقتصادية.

كما أشارت نتائج دراسة كل من (Lin & Fu, 2017; Reddy, et al., 2008; Al-Matar, et al.,) إلى وجود تأثيراً ايجابياً للملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة، بينما توصلت نتائج دراسة كل من (Lanouar & Elmarzougui, 2010; Fauzi & Locke,) إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة، في حين خلصت نتائج دراسة كل من (Rapley, 2013; Alshetwi, 2017;) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، واستقلال لجنة المراجعة.

بينما تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي حيث توصلت نتائج دراسة (Taylor & Xu, 2010) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، بينما أشارت دراسات أخرى إلى وجود علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي إلا أنها

اختلفت فيما بينها حول طبيعة هذه العلاقة حيث أظهرت نتائج دراسة كل من (Chen, et al., 2010;) اختلافات فيما بينها حول طبيعة هذه العلاقة حيث أظهرت نتائج دراسة كل من (Al-shattarat, 2017; Jiang, et al., 2018) عن وجود تأثيراً إيجابياً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، بينما كشفت نتائج دراسة كل من (حماد، ٢٠١٧; Wang, 2014; Cupertino, et al., 2016) عن وجود تأثيراً سلبياً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. يتضح مما سبق أنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة الحالية على النحو التالي:

١. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.
٣. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي.
٤. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي.
٥. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.

ثامناً: منهجية الدراسة

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطريقة قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

١- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري الأكثر نشاطاً من حيث رأس المال السوقي والمكونة لمؤشر EGX 30، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١. استمرار قيد وتداول أسهم الشركة ضمن الشركات المدرجة في مؤشر EGX 30 خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٧م.
٢. توافر التقارير المالية ونماذج قيد واستمرار قيد الأوراق المالية للشركات خلال فترة الدراسة.

٣. الشركات التي تعد تقاريرها المالية في ١٢/٣١ من كل عام لامكانية مقارنة نتائج الدراسة. وبتطبيق الشروط السابقة بلغ عدد شركات العينة (١١) شركة بنسبة (٣٦.٧%) من شركات مجتمع الدراسة بما يعادل (٦٦) مشاهدة (١١ شركة × ٦ سنوات)، ويمكن توضيح شركات عينة الدراسة من خلال الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)

عدد شركات عينة الدراسة

م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
١	السويدى اليكتروك	٧	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٢	المصرية للاتصالات	٨	جلوبال تيلكوم القابضة
٣	القابضة المصرية الكويتية	٩	البنك التجارى الدولى
٤	حديد عز	١٠	المجموعة المالية هيرمس القابضة
٥	بالم هيلز للتعوير	١١	بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية
٦	جنوب الوادى للأسمنت		

المصدر: (البورصة المصرية، ٢٠١٨)

٢- متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

اعتمدت الدراسة على عدد من خصائص الوحدة الاقتصادية البالغ عددها سبعة متغيرات التي تمثل المتغيرات المستقلة المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، وقد تم تحديد وتوصيف تلك المتغيرات فى ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وكل من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، ويمكن توضيح تلك المتغيرات المتوقع تأثيرها على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي وطريقة قياسها من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢)

خصائص الوحدة الاقتصادية المؤثرة على إدارة الأرباح والأداء التشغيلي المستقبلي

المرجع	طريقة القياس	المتغير	رمز المتغير
(Zamri, et al., 2013) (Hamdan, et al., 2013)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.	حجم الوحدة الاقتصادية	X ₁
Kartikasari & Merianti,) (2016 (Alshetwi, 2017)	إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول	الرافعة المالية	X ₂
(Kaguri, 2013) Bassiouny, et al.,) (2016	اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات العمل في السوق منذ تاريخ التأسيس.	عمر الوحدة الاقتصادية	X ₃
(Chen & Zhang, 2014) Nagar & Raithatha,) (2016	الأسهم المملوكة بواسطة المؤسسات مثل (البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الشركات القابضة، صناديق التقاعد والمعاشات، واتحاد العاملين) ÷ إجمالي عدد الأسهم	الملكية المؤسسية	X ₄
(Alshetwi, 2017) (Haque, 2017)	عدد أعضاء المجلس المستقلين ÷ إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة	استقلال مجلس الإدارة	X ₅
(Li, et al., 2012) (Chen & Zhang, 2014)	عدد أعضاء اللجنة المستقلين ÷ إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة	استقلال لجنة المراجعة	X ₆
(Aledwan, et al., 2015) (Bassiouny, et al., 2016)	متغير وهمي يعادل واحد إذا كان مكتب المراجعة هو أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبرى أو صفرًا بخلاف ذلك.	حجم مكتب المراجعة	X ₇

أما المتغير الوسيط فيتمثل في ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ويرمز له بالرمز (Z)، وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على نموذج (Dechow, et al., 1998) حيث أثبتت العديد من الدراسات المحاسبية (Roychowdhury, 2006;) (Wilson, 2015; Cupertino, et al., 2015) ارتفاع كفاءة النموذج في التطبيق العملي، ويمكن تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال تقدير قيم الأنشطة التشغيلية غير العادية التي

تتمثل في كل من أنشطة المبيعات، تكلفة الإنتاج، والنفقات الاختيارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الخطوات التالية:

١- قياس الأنشطة التشغيلية العادية التي تتمثل في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، تكلفة الإنتاج، والنفقات الاختيارية على المستوى الكلي لشركات العينة من خلال النماذج التالية (Roychowdhury, 2006):

$$CFO_{it}/A_{it-1} = \alpha_{it} + B_1(1/A_{it-1}) + B_2(S_{it}/A_{it-1}) + B_3(\Delta S_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

$$PRO_{it}/A_{it-1} = \alpha_{it} + B_1(1/A_{it-1}) + B_2(S_{it}/A_{it-1}) + B_3(\Delta S_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

$$DISEXP_{it}/A_{it-1} = \alpha_{it} + B_1(1/A_{it-1}) + B_2(S_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

CFO_{it} : صافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t)

S_{it} : إجمالي المبيعات للشركة (i) في الفترة (t)

ΔS_{it} : التغير في المبيعات للشركة (i) بين الفترة (t) والفترة (t-1)

PRO_{it} : إجمالي تكلفة الإنتاج للشركة (i) في الفترة (t)، وتتمثل في إجمالي تكلفة البضاعة

المباعة والتغير في المخزون

$DISEXP_{it}$: إجمالي النفقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)، وتتمثل في إجمالي التكاليف

العمومية والإدارية، تكاليف الدعاية والإعلان، تكاليف البيع والتوزيع، وتكاليف

البحث والتطوير

B_3, B_2, B_1 : معاملات نماذج الانحدار

ε_{it} : الخطأ المقدر

٢- تقدير الأنشطة التشغيلية غير العادية التي تعبر عن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية باستخدام معاملات نماذج الانحدار (B_3, B_2, B_1) المتوقعة المستخرجة من النماذج السابقة من خلال الفرق بين الأنشطة التشغيلية الفعلية المستخرجة من القوائم المالية الفعلية والأنشطة التشغيلية العادية على مستوى كل شركة من شركات العينة وخلال سنوات الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النماذج التالية (Roychowdhury, 2006):

$$Z_{it1}/A_{it-1} = CFO_{it}/A_{it-1} - [B_1(1/A_{it-1}) + B_2(S_{it}/A_{it-1}) + B_3(\Delta S_{it}/A_{it-1})]$$

$$Z_{it2}/A_{it-1} = PRO_{it}/A_{it-1} - [B_1(1/A_{it-1}) + B_2(S_{it}/A_{it-1}) + B_3(\Delta S_{it}/A_{it-1})]$$

$$Z_{it3}/A_{it-1} = DISEXP_{it}/A_{it-1} - [B_1(1/A_{it-1}) + B_2(S_{it}/A_{it-1})]$$

حيث أن:

Z_{it1} : إدارة الأرباح بالمبيعات للشركة (i) في الفترة (t)

Z_{it2} : إدارة الأرباح بالإنتاج للشركة (i) في الفترة (t)

Z_{it3} : إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

٣- تقدير إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Z_{it}) من خلال إجمالي إدارة الأرباح بالمبيعات (Z_{it1})، إدارة الأرباح بالإنتاج (Z_{it2})، وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية (Z_{it3})، ويتفق ذلك مع دراسة كل من (Gunny, 2010; Cupertino, et al., 2016; Yuanhui, et al., 2018).

أما المتغير التابع فيتمثل في الأداء التشغيلي المستقبلي ويرمز له بالرمز (Y)، وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس الأداء التشغيلي المستقبلي على معدل العائد على الأصول المستقبلي الذي يعتبر المقياس الأكثر شيوعاً واستخداماً من جانب الدراسات المحاسبية (Leggett, et al., 2009; Rapley, 2013)، ويمكن قياس معدل العائد على الأصول المستقبلي من خلال المعادلة التالية (Leggett, et al., 2009):

$$Y_{it+1} = NI_{it+1} \div A_{it}$$

حيث أن:

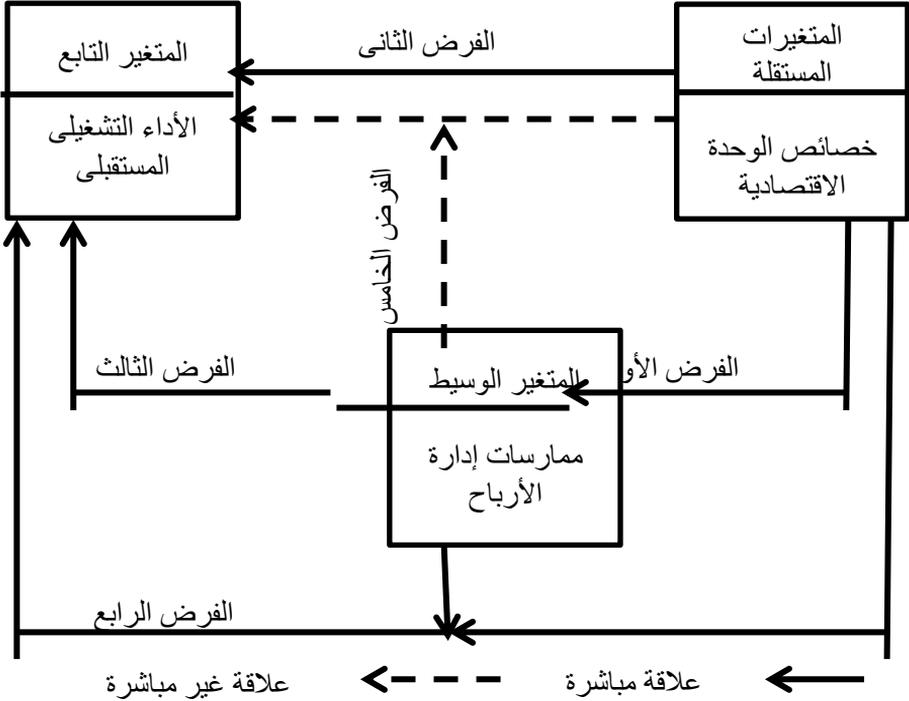
Y_{it+1} : معدل العائد على الأصول المستقبلي للشركة (i) في الفترة (t+1)

NI_{it+1} : صافي الدخل للشركة (i) في الفترة (t+1)

ويمكن توضيح العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية التي تعبر عن المتغيرات المستقلة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية التي تعبر عن المتغير الوسيط والأداء التشغيلي المستقبلي الذي يعبر عن المتغير التابع من خلال الشكل رقم (١) التالي:

شكل رقم (١)

العلاقات بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح
والأداء التشغيلي المستقبلي



المصدر: إعداد الباحث

٣- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها على العديد من التقارير المالية والنماذج الصادرة من الشركات محل الدراسة خلال الفترة المالية ٢٠١٢م - ٢٠١٧م، وتتمثل تلك التقارير المالية والنماذج في القوائم المالية السنوية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية)، تقرير مراجع الحسابات، فضلاً عن نماذج قيد واستمرار قيد الأوراق المالية (نماذج تقارير الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين، نماذج أعضاء لجنة المراجعة، نماذج تقارير مجلس الإدارة السنوية المرفقة بالقوائم المالية، نماذج إخطار تعديل بيانات الشركة، ونموذج السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الداخليين).

٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

- تم اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:
١. التحليل الوصفي Descriptive Analysis لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على نسبة معامل الإلتواء إلى الخطأ القياسي، فضلاً عن وصف بيانات عينة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.
 ٢. اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء التشغيلي المستقبلي، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال تحديد قيمة تضخم التباين وقيمة التباين المسموح به.
 ٣. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وتحديد مدى وجود أثر حقيقي لخصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام قيمة Durbin Watson.
 ٤. تحليل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية، ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، والأداء التشغيلي المستقبلي.
 ٥. تحليل الانحدار المرحلي Stepwise Regression لبناء نموذج لتقدير الأداء التشغيلي المستقبلي مكون من أهم خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية المؤثرة على الأداء التشغيلي المستقبلي.
 ٦. تحليل المسار Path Analysis باستخدام برنامج تحليل المسارات الهيكلية AMOS (Ver. 18) لاختبار مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.

تاسعاً: تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وانعكاسها على الأداء التشغيلي المستقبلي، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في أسلوب تحليل

الارتباط، أسلوب تحليل الانحدار المرحلي، وأسلوب تحليل المسار بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- اختبار صلاحية بيانات الدراسة

يمكن فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي من خلال اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، اختبار مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة، فضلاً عن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١/١ اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على نسبة معامل الإلتواء إلى الخطأ القياسي له، فإذا كانت هذه النسبة تتراوح بين (٢:٢-) فهذا يشير إلى اقتراب المتغير من التوزيع الطبيعي (بالانت، ٢٠٠٦)، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

رمز المتغير	المتغير	معامل الإلتواء	الخطأ القياسي لمعامل الإلتواء	نسبة معامل الإلتواء
X ₁	حجم الوحدة الاقتصادية	٠.٦٣٨	٠.٣٥٤	١.٨٠٢
X ₂	الرافعة المالية	٠.٦٣٧	٠.٣٥٤	١.٧٩٩
X ₃	عمر الوحدة الاقتصادية	٠.١٣٨	٠.٣٥٤	٠.٣٨٩
X ₄	الملكية المؤسسية	٠.٤٣٦	٠.٣٥٤	١.٢٣١
X ₅	استقلال مجلس الإدارة	٠.١٢١-	٠.٣٥٤	٠.٣٤١-
X ₆	استقلال لجنة المراجعة	٠.٦٢٧-	٠.٣٥٤	١.٧٧١-
Z	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	٠.٤٣٢	٠.٣٥٤	١.٢٢٠
Z ₁	إدارة الأرباح بالمبيعات	٠.٥٦٤	٠.٣٥٤	١.٥٩٣
Z ₂	إدارة الأرباح بالإنتاج	٠.٦٩٩	٠.٣٥٤	١.٩٧٤
Z ₃	إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية	٠.٢٠٩	٠.٣٥٤	٠.٥٩٠
Y	الأداء التشغيلي المستقبلي	٠.٦٧٥	٠.٣٥٤	١.٩٠٦

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٣) لوحظ وقوع نسب معاملات الإلتواء لمتغيرات الدراسة داخل المدى (٢، -٢) مما يشير إلى اقتراب تلك المتغيرات من التوزيع الطبيعي وامكانية استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية، أما فيما يتعلق بحجم مكتب المراجعة فإنه متغير وهمى ذات قيم ثنائية التوزيع لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

٢/١ اختبار التداخل الخطى

يتم اجراء اختبار التداخل الخطى Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم اجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة (O'Brien, 2007)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة من خلال الجدول رقم (٤) التالى:

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار التداخل الخطى

رمز المتغير	المتغير	تضخم التباين	التباين المسموح به
X ₁	حجم الوحدة الاقتصادية	٦.١٥٠	٠.١٤٦
X ₂	الرافعة المالية	٤.١٧٣	٠.٢٤٠
X ₃	عمر الوحدة الاقتصادية	٥.٨٦٨	٠.١٧٠
X ₄	الملكية المؤسسية	٢.٥٦٢	٠.٣٩٠
X ₅	استقلال مجلس الإدارة	٢.٧٣٠	٠.٣٦٦
X ₆	استقلال لجنة المراجعة	١.٥٨٠	٠.٦٣٣
X ₇	حجم مكتب المراجعة	٤.٩٨٨	٠.٢٠٠
Z	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	٩.٦٤٧	٠.٠٦١
Z ₁	إدارة الأرباح بالمبيعات	٢.٠٦٥	٠.٤٨٤
Z ₂	إدارة الأرباح بالإنتاج	٧.١٩٦	٠.١٣١
Z ₃	إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية	٨.٩٦٢	٠.٠٩١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

باستقراء نتائج الجدول رقم (٤) لوحظ أن قيم تضخم التباين لخصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على الأداء التشغيلي المستقبلي.

٣/١ اختبار الارتباط الذاتي

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة Durbin Watson (D-W) فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (١.٥ : ٢.٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Basheer, 2003)، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي لوحظ أن قيمة (D-W) تعادل (١.٨٤٥) وهي تقع داخل المدى (١.٥ : ٢.٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

٢- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتوسط	المتغير	رمز المتغير
أولاً: المتغيرات المتصلة					
٣.٣٧	٢٥.٦٢	١٨.٠٣	٢١.٠٤	حجم الوحدة الاقتصادية	X ₁
٠.٢٣	١.٢١	٠.١٤	٠.٦١	الرافعة المالية	X ₂
٠.٤٢	٥.٠٤	٣.٤٢	٣.٥٤	عمر الوحدة الاقتصادية	X ₃
٢٥.٥٧	٧٩.٣٤	٠.٠٠	١٠.٢٤	الملكية المؤسسية	X ₄
٠.٢٧	١.٠٠	٠.١٧	٠.٨١	استقلال مجلس الإدارة	X ₅
٠.٢٠	١.٠٠	٠.١٤	٠.٧٦	استقلال لجنة المراجعة	X ₆
٠.٣٧	١.٤١	٠.٩٢-	٠.٢٣	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	Z
٠.٠٣	٠.١٦	٠.٣٦-	٠.٠١	إدارة الأرباح بالمبيعات	Z ₁

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

تابع: جدول رقم (٥)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتوسط	المتغير	رمز المتغير
أولاً: المتغيرات المتصلة					
٠.١٩	١.٢٨	٠.٠٥-	٠.٠٩	إدارة الأرباح بالإنتاج	Z ₂
٠.٣٢	١.٠١	١.٠٢-	٠.٢١	إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية	Z ₃
٠.١٦	١.١٠	٠.١٥-	٠.٠٧	الأداء التشغيلي المستقبلي	Y
ثانياً: المتغيرات المنفصلة					
مشاهدات غير متحققة (صفر)		مشاهدات متحققة (١)		المتغير	رمز المتغير
النسبة	العدد	النسبة	العدد		
٩.١	٦	٩٠.٩	٦٠	حجم مكتب المراجعة	X ₇

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

باستقراء بيانات الجدول رقم (٥) لوحظ ارتفاع متوسط حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة حيث بلغ (٢١.٠٤) بحد أدنى وحد أعلى (١٨.٠٣، ٢٥.٦٢) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (١٣.٧١) في دراسة (Alhadab, 2018)، كما بلغ (١٠.٨٧) في دراسة (Uwuigbe, et al., 2015)، كما لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٢١.٠٦) في دراسة (Bassiouny, et al., 2016)، كما بلغ (٢٠.٨٦) في دراسة (Razzaque, et al., 2016).

كما لوحظ ارتفاع متوسط الرافعة المالية خلال فترة الدراسة حيث بلغ (٠.٦١) بحد أدنى وحد أعلى (٠.١٤، ١.٢١) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٥٥) في دراسة (Kartikasari & Merianti, 2016)، وبلغ (٠.٤٩) في دراسة (Al-Matar, et al., 2014)، فضلاً عن وجود تقارب مع دراسة (Uwuigbe, et al., 2015) حيث بلغ (٠.٦٠).

بينما لوحظ انخفاض متوسط عمر الوحدة الاقتصادية محل الدراسة حيث بلغ (٣.٥٤) بحد أدنى وحد أعلى (٣.٤٢، ٥.٠٤) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ

وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (١٧.٣٠) في دراسة (Ding, et al., 2018)، وبلغ (١٦.١٨) في دراسة (He, et al., 2017).

في حين لوحظ انخفاض متوسط الملكية المؤسسية للشركات محل الدراسة حيث بلغ (١٠.٢٤) بحد أدنى وحد أعلى (٧٩.٣٤، ٠.٠٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٢٤.٤٦) في دراسة (Koh, 2007)، كما بلغ (١٦.٥٠) في دراسة (Lemma, et al., 2018).

كما لوحظ ارتفاع متوسط استقلال مجلس الإدارة للشركات محل الدراسة حيث بلغ (٠.٨١) بحد أدنى وحد أعلى (١.٠٠، ٠.١٧) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٥٢) في دراسة (Sarkar, et al., 2008)، وبلغ (٠.٤٤) في دراسة (Johl, et al., 2015).

بينما لوحظ ارتفاع متوسط استقلال لجنة المراجعة للشركات محل الدراسة حيث بلغ (٠.٧٦) بحد أدنى وحد أعلى (١.٠٠، ٠.١٤) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٥٦) في دراسة (Osma & Noguier, 2007)، وبلغ (٠.٤٩) في دراسة (Nagar & Raithatha, 2016)، كما لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٧٨) في دراسة (Sun, et al., 2014)، كما بلغ (٠.٧٧) في دراسة (Davidson, et al., 2005).

في حين لوحظ ارتفاع متوسط إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية خلال فترة الدراسة حيث بلغ (٠.٢٣) بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٩٢، ١.٤١) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠٧) في دراسة (Zhang, et al., 2018)، وبلغ (٠.٠٣) في دراسة (Wang, 2014)، كما بلغ (٠.٠٢) في دراسة كل من (Al-shattarat, 2017; Jiang, et al., 2018).

وبتحليل أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية فقد لوحظ انخفاض متوسط إدارة الأرباح بالمبيعات للشركات محل الدراسة حيث بلغ (٠.٠١) بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٣٦، ٠.١٦) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠٧) في دراسة (Sun & Liu, 2016)، كما بلغ (٠.٠٦) في دراسة (Braam, et al., 2015)، كما لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠٢) في دراسة كل من (Sun, et al., 2014; Yuliana, et al., 2015).

بينما لوحظ ارتفاع متوسط إدارة الأرباح بالإنتاج خلال فترة الدراسة حيث بلغ (٠.٠٩) بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٠٥، ١.٢٨) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠١) في دراسة (Sun, et al., 2014)، كما بلغ (٠.٠٤) في دراسة (Amoah, et al., 2017).

كما لوحظ ارتفاع متوسط إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية خلال فترة الدراسة حيث بلغ (٠.٢١) بحد أدنى وحد أعلى (-١.٠٢، ١.٠١) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠٥) في دراسة (Sun & Liu, 2016)، كما بلغ (٠.٠٢) في دراسة (Braam, et al., 2015)، كما لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Zamri, et al., 2013) حيث بلغ (٠.٣٦).

أما فيما يتعلق بالأداء التشغيلي المستقبلي فقد لوحظ ارتفاع متوسط هذا الأداء للشركات محل الدراسة حيث بلغ (٠.٠٧) بحد أدنى وحد أعلى (-٠.١٥، ١.١٠) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٠.٠٥) في دراسة كل من (Leggett, et al., 2009; Ding, et al., 2018)، كما لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Kartikasari & Merianti, 2016) حيث بلغ (٠.٠٧).

وفيما يتعلق بالمتغير المنفصل الذي يتمثل في حجم مكتب المراجعة فقد بلغت نسبة الشركات التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى (٩٠.٩%)، حيث بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى (٦٠) مشاهدة من إجمالي (٦٦) مشاهدة، بينما بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأخرى (٦) مشاهدات بنسبة (٩.١%)، وبمقارنة نسبة شركات الدراسة الحالية التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى مع الدراسات السابقة فقد لوحظ ارتفاع نسبة شركات الدراسة الحالية حيث بلغت (٧١%) في دراسة (Zhong, et al., 2017)، وبلغت (٦٩.٨%) في دراسة (Alves, 2014).

٣- تحليل علاقة الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

لتحليل علاقة الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية"، وقد

اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط بيرسون لاختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويوضح الجدول رقم (٦) قيم الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

قيم الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

رمز المتغير	خصائص الوحدة الاقتصادية	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية Z	إدارة الأرباح بالمبيعات Z ₁	إدارة الأرباح بالإنتاج Z ₂	إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية Z ₃
X ₁	حجم الوحدة الاقتصادية	**٠.٦٧٧-	**٠.٦٣٩-	*٠.٤١٩-	٠.١٧٤-
X ₂	الرافعة المالية	**٠.٧٤٦	*٠.٤٢٩-	**٠.٥٢٤-	**٠.٦٤٧
X ₃	عمر الوحدة الاقتصادية	٠.١٦٦-	٠.١٩٥	٠.١٢١	*٠.٤٤٢-
X ₄	الملكية المؤسسية	*٠.٥٢٣-	**٠.٦٩٢	*٠.٤٥٣	**٠.٦٤٦-
X ₅	استقلال مجلس الإدارة	*٠.٤٦٢-	٠.٢٠٧-	٠.١١١-	**٠.٥٢١-
X ₆	استقلال لجنة المراجعة	٠.١٠٢-	٠.١٤٩-	٠.١٧١-	٠.٢٥١-
X ₇	حجم مكتب المراجعة	*٠.٤٢٧-	*٠.٤٦٥-	٠.١٧٨-	٠.١٦٣-

** ارتباط معنوي عند مستوى ١% * ارتباط معنوي عند مستوى ٥%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (٦) لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وذلك عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (-٠.٦٧٧)، وقد ترجع العلاقة العكسية بين حجم الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح إلى أن الشركات كبيرة الحجم لديها نظم رقابة داخلية فعالة، مراجعين داخليين أكثر كفاءة، تقدير أفضل لبيئة السوق، رقابة أفضل على عملياتها وفهم أكبر لأعمالها، كما أنها عادة ما يتم مراجعتها من جانب مكاتب المراجعة الكبرى مما يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Rahmani & Akbani, 2013; Khanh & Khuong, 2018)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Amertha, et al., 2014; Uwuigbe, et al., 2015) التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين حجم الوحدة الاقتصادية وإدارة الأرباح، كما يختلف مع نتائج دراسة كل

من (Liukani, 2013; Veronica, 2015) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الوحدة الاقتصادية وإدارة الأرباح.

وبتحليل علاقة الارتباط بين حجم الوحدة الاقتصادية وأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم الوحدة الاقتصادية وكل من (إدارة الأرباح بالمبيعات، وإدارة الأرباح بالإنتاج) بمعامل ارتباط (-٠.٦٣٩، -٠.٤١٩) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية (١%، ٥%) على الترتيب، بينما لوحظ عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الوحدة الاقتصادية وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية.

كما لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وذلك عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (٠.٧٤٦)، وقد ترجع العلاقة الطردية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح إلى أن ارتفاع نسبة المديونية يؤدي إلى ارتفاع احتمال ممارسات إدارة الأرباح لتحسين الموقف التفاوضي مع الدائنين وتحسين شروط عقود الإقتراض، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Bassiouny, et al., 2016; Moghaddam & Abbaspour, 2017)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Zamri, et al., 2013; Januarsi, et al., 2014) التي أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح، كما يختلف مع نتائج دراسة (Veronica, 2015) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح.

وبتحليل علاقة الارتباط بين الرافعة المالية وأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين الرافعة المالية وكل من (إدارة الأرباح بالمبيعات، وإدارة الأرباح بالإنتاج) بمعامل ارتباط (-٠.٤٢٩، -٠.٥٢٤) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية (١%، ٥%) على الترتيب، بينما لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية وذلك عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (٠.٦٤٧).

في حين لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين كل من (الملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، وحجم مكتب المراجعة) وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وذلك عند مستوى ٥% بمعاملات ارتباط (-٠.٥٢٣، -٠.٤٦٢، -٠.٤٢٧) على الترتيب، وقد ترجع العلاقة العكسية بين الملكية المؤسسية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى توافر الامكانيات والخبرة بالأعمال التجارية لدى هيئات الاستثمار والتي تمكنها من الرقابة والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Hsu & Wen, 2015; Zhong, et al., 2017)، إلا أنه يختلف

مع نتائج دراسة كل من (Emamgholipour, et al., 2013; Batool, et al., 2017) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح، كما يختلف مع نتائج دراسة كل من (Chung, et al., 2002; Lemma, et al., 2018) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح.

وبتحليل علاقة الارتباط بين الملكية المؤسسية وأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين الملكية المؤسسية وكل من (إدارة الأرباح بالمبيعات، وإدارة الأرباح بالإنتاج) بمعامل ارتباط (0.692، 0.453) على الترتيب وذلك عند مستوى معنوية (1%، 5%) على الترتيب، بينما لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية وذلك عند مستوى 1% بمعامل ارتباط (-0.646).

كما قد ترجع العلاقة العكسية بين استقلال مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى الدور الفعال لأعضاء المجلس المستقلين في تعزيز الرقابة والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وحماية حقوق المساهمين، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Peasnell, et al., 2008; Osmo, 2005)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة (Sarkar, et al., 2008) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

وبتحليل علاقة الارتباط بين استقلال مجلس الإدارة وأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين استقلال مجلس الإدارة وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية بمعامل ارتباط (-0.521) عند مستوى معنوية 1%، بينما لوحظ عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة وكل من (إدارة الأرباح بالمبيعات، وإدارة الأرباح بالإنتاج).

في حين ترجع العلاقة العكسية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى ما تتميز به مكاتب المراجعة الكبرى من الخبرة ومتابعة مستجدات معايير المحاسبة والمراجعة، السمعة الجيدة التي تدفعها إلى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح دون مراعاة الجوانب المادية وفقدان العملاء، توافر الموارد والامكانيات اللازمة للقيام بعملية المراجعة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Rusmin, 2010; Memis & Çetenak, 2012)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة (Arthur, et al., 2015) التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح، كما يختلف مع نتائج دراسة كل من (Yasar, 2013; Bassiouny, et al., 2016) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح.

وتحليل علاقة الارتباط بين حجم مكتب المراجعة وأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح بالمبيعات بمعامل ارتباط (-٠.٤٦٥) عند مستوى معنوية ٥%، بينما لوحظ عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وكل من (إدارة الأرباح بالإنتاج، وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية).

بينما لوحظ عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل من (عمر الوحدة الاقتصادية، واستقلال لجنة المراجعة) وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Bassiouny, et al., 2016) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عمر الوحدة الاقتصادية وإدارة الأرباح، كما يتفق مع نتائج دراسة (Siregar & Utama, 2008) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

وتحليل علاقة الارتباط بين عمر الوحدة الاقتصادية وأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين عمر الوحدة الاقتصادية وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية بمعامل ارتباط (-٠.٤٤٢) عند مستوى معنوية ٥%، بينما لوحظ عدم وجود علاقة معنوية بين عمر الوحدة الاقتصادية وكل من (إدارة الأرباح بالمبيعات، وإدارة الأرباح بالإنتاج)، كما لوحظ عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال لجنة المراجعة وكل من (إدارة الأرباح بالمبيعات، إدارة الأرباح بالإنتاج، وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية).

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية"، حيث أثبتت الدراسة وجود خمسة عوامل ترتبط ارتباطاً معنوياً بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وهي (الرافعة المالية، حجم الوحدة الاقتصادية، الملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، وحجم مكتب المراجعة) مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

٤- تحليل علاقة الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي

لتحليل علاقة الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثاني القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط بيرسون لاختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين خصائص الوحدة

الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، ويوضح الجدول رقم (٧) قيم الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

قيم الارتباط بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي

رمز المتغير	خصائص الوحدة الاقتصادية	الأداء التشغيلي المستقبلي Y
X ₁	حجم الوحدة الاقتصادية	-٠.٤٤٥*
X ₂	الرافعة المالية	٠.٥٥٧**
X ₃	عمر الوحدة الاقتصادية	-٠.١٢٦
X ₄	الملكية المؤسسية	-٠.٥٢٢**
X ₅	استقلال مجلس الإدارة	٠.٤١٩*
X ₆	استقلال لجنة المراجعة	٠.١٤٤
X ₇	حجم مكتب المراجعة	٠.٤٣٨*

** ارتباط معنوي عند مستوى ١% * ارتباط معنوي عند مستوى ٥%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (٧) لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين الرافعة المالية والأداء التشغيلي المستقبلي وذلك عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (٠.٥٥٧)، وقد ترجع العلاقة الطردية بين الرافعة المالية والأداء التشغيلي المستقبلي إلى أن ارتفاع نسبة المديونية قد يؤدي إلى زيادة الاستفادة من المزايا الضريبية المرتبطة بالديون وما يستتبعه من ارتفاع الأداء التشغيلي المستقبلي، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Kartikasari & Merianti, 2016; Luqman, et al., 2017)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Razzaque, et al., 2016; Ding, et al., 2018) التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية والأداء التشغيلي المستقبلي.

بينما لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين الملكية المؤسسية والأداء التشغيلي المستقبلي وذلك عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (-٠.٥٢٢)، وقد ترجع العلاقة العكسية بين الملكية المؤسسية والأداء التشغيلي المستقبلي إلى احتمال وجود علاقة بين هيئات الاستثمار وإدارة الشركة التي تؤدي إلى تخصيص حقوق التصويت لصالح الإدارة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Bhattacharya & Graham, 2007; Lanouar & Elmarzougui, 2010)، إلا أنه يختلف مع نتائج

دراسة كل من (Nashier & Gupta, 2016; Lin & Fu, 2017) التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين الملكية المؤسسية والأداء التشغيلي المستقبلي، كما يختلف مع نتائج دراسة كل من (Kaguri, 2013; Rapley, 2013) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية والأداء التشغيلي المستقبلي.

في حين لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين كل من (حجم مكتب المراجعة، واستقلال مجلس الإدارة) والأداء التشغيلي المستقبلي وذلك عند مستوى ٥% بمعامل ارتباط (٠.٤٣٨، ٠.٤١٩) على الترتيب، وقد ترجع العلاقة الطردية بين حجم مكتب المراجعة والأداء التشغيلي المستقبلي إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تساهم في تخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية والتأكد من إعداد القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها مما يؤدي إلى زيادة الثقة في أسواق الأوراق المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وما يستتبعه من ارتفاع الأداء، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Aledwan, et al., 2015; Hua, et al., 2016)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة (Al Ani & Mohammed, 2015) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة والأداء التشغيلي المستقبلي.

كما قد ترجع العلاقة الطردية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء التشغيلي المستقبلي إلى أن استقلال مجلس الإدارة يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة على الإدارة والتحقق من توافق أنشطة الإدارة مع مصالح المساهمين، تخفيض تكاليف الوكالة، فضلاً عن تشجيع المديرين بالتركيز على الأداء في الأجل الطويل بدلاً من الأنشطة الروتينية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Hossain, et al., 2008; Reddy, et al., 2001)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Wang & Oliver, 2009; Fauzi & Locke, 2012) التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء التشغيلي المستقبلي، كما يختلف مع نتائج دراسة كل من (Johli, et al., 2015; Alshetwi, 2017) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة والأداء التشغيلي المستقبلي.

بينما لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي وذلك عند مستوى ٥% بمعامل ارتباط (-٠.٤٤٥)، وقد ترجع العلاقة العكسية بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي إلى احتمال وقوع الشركات كبيرة الحجم تحت سيطرة الإدارة التي تهدف إلى تحقيق مصالحها الشخصية وتعميم المنفعة الإدارية على حساب ارتفاع الأداء وزيادة ثروة المساهمين، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Kouser, et al., 2012; Kartikasari &)

(Merianti, 2016)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Razzaque, et al., 2016; Jiang, et al., 2018) التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، كما يختلف مع نتائج دراسة (Kumar & Kaur, 2016) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.

كما لوحظ عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل من (عمر الوحدة الاقتصادية، واستقلال لجنة المراجعة) والأداء التشغيلي المستقبلي، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Malik, et al., 2011) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عمر الوحدة الاقتصادية والأداء، كما يتفق مع نتائج دراسة (Khan & Javid, 2011) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال لجنة المراجعة والأداء.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثاني القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي"، حيث أثبتت الدراسة وجود خمسة عوامل ترتبط ارتباطاً معنوياً بالأداء التشغيلي المستقبلي وهي (الرافعة المالية، الملكية المؤسسية، حجم الوحدة الاقتصادية، حجم مكتب المراجعة، واستقلال مجلس الإدارة) مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل في تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي بدقة عالية.

٥- تحليل علاقة الارتباط بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي

لتحليل علاقة الارتباط بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط بيرسون لاختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، ويوضح الجدول رقم (٨) قيم الارتباط بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي على النحو التالي:

جدول رقم (٨)

قيم الارتباط بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي

رمز المتغير	المتغير	الأداء التشغيلي المستقبلي Y
Z	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	-٠.٦٦٢**
Z ₁	إدارة الأرباح بالمبيعات	-٠.٢٨٦
Z ₂	إدارة الأرباح بالإنتاج	-٠.٤٠٩*
Z ₃	إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية	٠.٥٦٤**

** ارتباط معنوي عند مستوى ١% * ارتباط معنوي عند مستوى ٥%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (٨) لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي وذلك عند مستوى ١% بمعامل ارتباط (-٠.٦٦٢)، وقد ترجع العلاقة العكسية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي إلى أن ممارسات إدارة الأرباح قد تؤدي إلى عواقب سلبية في الأجل الطويل والتي تتمثل في زيادة تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية، زيادة عدم تماثل المعلومات، زيادة تكلفة رأس المال، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Cupertino, et al., 2016; حماد، ٢٠١٧)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Al-shattarat, 2017; Jiang, et al., 2018) التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح والأداء التشغيلي المستقبلي، كما يختلف مع نتائج دراسة (Taylor & Xu, 2010) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح والأداء التشغيلي المستقبلي.

وبتحليل علاقات الارتباط بين أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية والأداء التشغيلي المستقبلي بمعامل ارتباط (٠.٥٦٤) عند مستوى معنوية ١%، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Zamri, et al., 2013; Huang & Sun, 2017)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Sun & Liu, 2016; Razzaque, et al., 2016) التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية والأداء التشغيلي المستقبلي، كما يختلف مع نتائج دراسة (Cupertino et al., 2016) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية والأداء التشغيلي المستقبلي.

في حين لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين إدارة الأرباح بالإنتاج والأداء التشغيلي المستقبلي بمعامل ارتباط (-0.409) عند مستوى معنوية 5%، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Sun & Liu, 2016; Huang & Sun, 2017; Cupertino et al., 2016)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة (Sun & Liu, 2016) التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح بالإنتاج والأداء التشغيلي المستقبلي، كما يختلف مع نتائج دراسة كل من (Zamri, et al., 2013; Rapley, 2013) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين إدارة الأرباح بالإنتاج والأداء التشغيلي المستقبلي.

بينما لوحظ عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين إدارة الأرباح بالمبيعات والأداء التشغيلي المستقبلي، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Cupertino et al., 2016)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Razzaque, et al., 2016; Sun & Liu, 2016) التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح بالمبيعات والأداء التشغيلي المستقبلي، كما يختلف مع نتائج دراسة كل من (Gunny, 2010; Zamri, et al., 2013) التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح بالمبيعات والأداء التشغيلي المستقبلي.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثالث القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي"، حيث أثبتت الدراسة وجود ارتباطاً عكسياً بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي عند مستوى 1%، ووجود ارتباطاً طردياً بين إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية والأداء التشغيلي المستقبلي عند مستوى 1%، فضلاً عن وجود ارتباطاً عكسياً بين إدارة الأرباح بالإنتاج والأداء التشغيلي المستقبلي عند مستوى 5%، مما يشير إلى أهمية ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي بدقة عالية.

٦- اختبار مدى تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي

لاختبار مدى تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الرابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المرحلي Stepwise Regression لتحديد أهم العوامل المؤثرة على الأداء التشغيلي المستقبلي لغرض صياغة

نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار المرحلي لأهم العوامل المؤثرة على الأداء التشغيلي المستقبلي من خلال الجدول رقم (٩) التالي:

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار المرحلي للعوامل المؤثرة على الأداء التشغيلي المستقبلي

الترتيب	المعنوية	الخطأ القياسي	معامل الانحدار	المتغير	رمز المتغير
١	٠.٠٣٧	٠.٠٧٨	٠.٠٩٥-	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	Z
٢	٠.٠٠٥	٠.٠٧٨	٠.٢٤٢	استقلال مجلس الإدارة	X ₅
٣	٠.٠١٣	٠.٠٠١	٠.٠١٢-	الملكية المؤسسية	X ₄
٤	٠.٠٠٠	٠.٠٨٩	٠.٤٦٩	الرافعة المالية	X ₂
٥	٠.٠٣٩	٠.٠٧٩	٠.١٧١	حجم مكتب المراجعة	X ₇
٦	٠.٠١٨	٠.٠١٥	٠.٠٢٤-	حجم الوحدة الاقتصادية	X ₁
٠.١٢٥				الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي					
٠.٨٤٦				معامل الارتباط المتعدد (R)	
% ٧١.٥				معامل التحديد (R ²)	
% ٦٥.٤				معامل التحديد المعدل (R ² adj.)	
(٥٩,٦)				درجات الحرية (df)	
**١١.٧٣٤				F المحسوبة	
٣.١٢				F الجدولية	
٠.٠٠٠				المعنوية (sig.)	

** معنوى عند مستوى ١%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٩) لوحظ أن تحليل الانحدار المرحلي قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على الأداء التشغيلي المستقبلي التي لا يوجد بينها ارتباط ذاتي لبناء النموذج وهي (إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، استقلال مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، وحجم الوحدة الاقتصادية)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات الخاصة بتلك العوامل من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يستتبعه من زيادة المساهمة النسبية لها في تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي، كما استبعد تحليل الانحدار المرحلي كل من (عمر الوحدة الاقتصادية، واستقلال لجنة

المراجعة) وذلك لعدم وجود ارتباط قوى ومعنوى مع الأداء التشغيلي المستقبلي، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير الخاص بهما من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يستتبعه من ضعف المساهمة النسبية لهما في تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي، ويمكن صياغة نموذج الانحدار للعوامل المؤثرة على تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي كما يلي:

$$Y = 0.125 - 0.095 Z + 0.242 X_5 - 0.012 X_4 + 0.469 X_2 + 0.171 X_7 - 0.024 X_1$$

كما يتبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار المرحلي على تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (0.846) والمساهمة النسبية لها بلغت (71.5%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار المرحلي خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، استقلال مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، الرفعة المالية، حجم مكتب المراجعة، وحجم الوحدة الاقتصادية).

كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (71.5%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (65.4%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على الأداء التشغيلي المستقبلي، كما بلغت قيمة F المحسوبة (11.734) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (3.12) عند مستوى 1%، مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الرابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي"، حيث أثبتت الدراسة أن هناك ستة عوامل أساسية تؤثر على الأداء التشغيلي المستقبلي، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في صياغة نموذج لتقدير الأداء التشغيلي المستقبلي.

٧- اختبار مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين

خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي

لاختبار مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي يتم التحقق من مدى صحة الفرض الخامس القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS لاختبار مدى صحة هذا الفرض الذي يهدف إلى تحديد أثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط على العلاقة بين خصائص

الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، ويمكن توضيح نتائج نموذج AMOS من خلال الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠)
أثر ممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي

مستوى المعنوية	التأثير الإجمالي	التأثير غير المباشر	التأثير المباشر	معامل الاحتمال	معامل التحديد	الارتباط الكلي	المتغيرات المستقلة		المتغير التابع
							المتغير	رمز المتغير	
٠,٠٠٠	٠,١٨٤-	-	٠,١٨٤-	٠,١٨-		٠,٦٧٧-	حجم الوحدة الاقتصادية	X ₁	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Z)
٠,٠٠٠	٠,٧٤٢	-	٠,٧٤٢	٠,٧٤		٠,٧٤٦	الرافعة المالية	X ₂	
٠,١١٧	٠,٥٤٦-	-	٠,٥٤٦-	٠,٥٥-		٠,٦٦-	عمر الوحدة الاقتصادية	X ₃	
٠,٠٠٩	٠,٠٥٣-	-	٠,٠٥٣-	٠,٠٥-	٠,٣٨	٠,٥٢٣-	الملكية المؤسسية	X ₄	
٠,٠١٤	٠,٤٧٨-	-	٠,٤٧٨-	٠,٤٨-		٠,٤٦٢-	استقلال مجلس الإدارة	X ₅	
٠,٥٥٧	٠,١٣٧-	-	٠,١٣٧-	٠,١٤-		٠,١٠٢-	استقلال لجنة المراجعة	X ₆	
٠,٠٠٢	٠,٢٦٢-	-	٠,٢٦٢-	٠,٢٦-		٠,٤٢٧-	حجم مكتب المراجعة	X ₇	
٠,٠١٨	٠,١٧٤-	٠,١٥٩-	٠,١٥-	٠,١٤-		٠,٤٤٥-	حجم الوحدة الاقتصادية	X ₁	الأداء التشغيلي المستقبلي (Y)
٠,٠٠٠	٠,٥٦٤	٠,١٦٦	٠,٣٧٧	٠,٤٧		٠,٥٥٧	الرافعة المالية	X ₂	
٠,٠٦٨	٠,٢٧٢	٠,٢٤٩	٠,٠٢٣	٠,٠٣		٠,٥١٢	عمر الوحدة الاقتصادية	X ₃	
٠,٠١٣	٠,١٧٧-	٠,٢٣١-	٠,٠٥٤	٠,٠١-	٠,٤٧	٠,١٢٦-	الملكية المؤسسية	X ₄	
٠,٠٠٥	٠,٣١٣	٠,٠١٩	٠,٢٩٤	٠,٢٤		٠,٤١٩	استقلال مجلس الإدارة	X ₅	
٠,٦٨٦	٠,٠٦٥	٠,٠٣٤-	٠,٠٩٩	٠,٠٢		٠,١٤٤	استقلال لجنة المراجعة	X ₆	
٠,٠٣٩	٠,١٩٤	٠,٠٦٠	٠,١٣٤	٠,١٧		٠,٤٣٨	حجم مكتب المراجعة	X ₇	
٠,٠٣٧	٠,١٠٤-	-	٠,١٠٤-	٠,١٠-		٠,٦٦٢-	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	Z	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (١٠) لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لخصائص الوحدة الاقتصادية التي تتمثل في (حجم الوحدة الاقتصادية، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، الملكية المؤسسية، واستقلال مجلس الإدارة) على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية نظراً لارتفاع معنوية معاملات الإنحدار لتلك الخصائص وذلك بمعاملات انحدار بلغت (-٠.١٨، ٠.٠٧٤، -٠.٢٦، -٠.٠٥، -٠.٤٨) على الترتيب، إلا أنه لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً لكل من (عمر الوحدة الاقتصادية، واستقلال لجنة المراجعة) على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية نظراً لعدم معنوية معاملي الإنحدار لهما حيث بلغ مستوى المعنوية (٠.١١٧، ٠.٥٥٧) على الترتيب، كما لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي نظراً لارتفاع مستوى المعنوية وذلك بمعامل انحدار بلغت قيمته (-٠.١٠).

كما لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لخصائص الوحدة الاقتصادية التي تتمثل في (الرافعة المالية، استقلال مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، حجم الوحدة الاقتصادية، وحجم مكتب المراجعة) على الأداء التشغيلي المستقبلي في ضوء ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط نظراً لارتفاع معنوية معاملات الإنحدار لتلك الخصائص حيث بلغ مستوى المعنوية (٠.٠٠٥، ٠.٠١٣، ٠.٠١٨، ٠.٠٣٩) على الترتيب، وذلك بمعاملات انحدار بلغت (٠.٤٧، ٠.٢٤، -٠.٠١، -٠.٠٢، ٠.١٧) على الترتيب، وتحليل التأثير المعنوي لوحظ وجود تأثير معنوي مباشر بلغت قيمته (٠.٣٧٨، ٠.٢٩٤، ٠.٠٥٤، -٠.٠١٥، ٠.١٣٤) على الترتيب، فضلاً عن وجود تأثير معنوي غير مباشر بلغت قيمته (٠.١٨٦، ٠.٠١٩، -٠.٢٣١، ٠.١٥٩، ٠.٠٦٠) على الترتيب، مما أدى إلى وجود تأثير معنوي إجمالي بلغت قيمته (٠.٥٦٤، ٠.٣١٣، -٠.١٧٧، -٠.١٧٤، ٠.١٩٤) على الترتيب.

بينما لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً لبعض خصائص الوحدة الاقتصادية التي تتمثل في (عمر الوحدة الاقتصادية، واستقلال لجنة المراجعة) على الأداء التشغيلي المستقبلي في ضوء ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط نظراً لعدم معنوية معاملي الإنحدار لهما حيث بلغ مستوى المعنوية (٠.٠٦٨، ٠.٦٨٦) على الترتيب.

ويمكن تقييم مدى جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية بالاعتماد على المقاييس

التالية (Green, et al., 2003; Tabachnick & Fidell, 2007):

- ١- مؤشر جودة التطابق (GFI) لقياس مقدار التباين في نموذج الدراسة حيث يقابل هذا المؤشر قيمة معامل التحديد (R^2) في تحليل الانحدار المتعدد، ويشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة.
- ٢- مؤشر المطابقة المقارن (CFI) حيث يشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة.
- ٣- مؤشر الجذر التربيعي للبواقي (RSR) حيث يشير انخفاض قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة.
- ٤- اختبار Sobel لقياس معنوية أثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، ويعتمد هذا الاختبار على قيمة (Z) حيث يشير ارتفاع القيمة عن (١.٩٦) إلى وجود أثر حقيقي لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي.
- ويمكن توضيح نتائج تقييم مدى جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية من خلال الجدول رقم (١١) التالي:

جدول رقم (١١)

نتائج تقييم مدى جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية

مقاييس تقييم جودة مطابقة النموذج	
٠.٧٧٢	مؤشر جودة التطابق (Goodness of Fit Index (GFI)
٠.٦٨٢	مؤشر المطابقة المقارن (Comparative Fit Index (CFI)
٠.٠٤١	مؤشر الجذر التربيعي للبواقي (Root Square Residual (RSR)
اختبار Sobel مسار المتغير الوسيط (خصائص الوحدة الاقتصادية - إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية - الأداء التشغيلي المستقبلي)	
٠.٥٣٦٤	الأثر (Effect)
٠.٠٥٤٧	الخطأ المعياري (SE)
٨.٨١٣	قيمة (Z)
٠.٠٠٠	المعنوية (sig.)

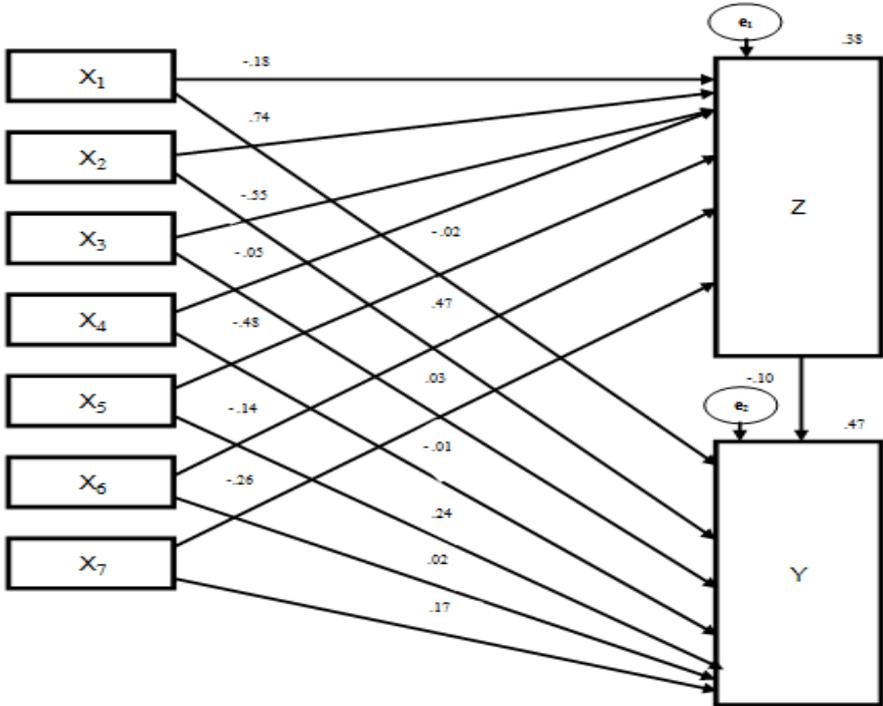
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

باستقراء بيانات الجدول رقم (١١) لوحظ وجود تأثير معنوي لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي حيث بلغت قيمة مؤشر جودة التطابق، وقيمة مؤشر المطابقة المقارن (٠.٧٧٢، ٠.٦٨٢) على الترتيب، كما بلغت قيمة مؤشر الجذر التربيعي للبوافي (٠.٠٤١) مما يشير إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة، كما لوحظ ارتفاع قيمة (Z) لنتائج اختبار Sobel التي بلغت (٨.٨١٣) عند مستوى عالي المعنوية مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لنموذج الدراسة الحالية.

ويمكن توضيح معاملات الإنحدار لأثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي من خلال الشكل رقم (٢) التالي:

شكل رقم (٢)

أثر ممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي



المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح مما سبق وجود تأثيراً معنوياً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، حيث حقق نموذج الدراسة نسبة تفسير عالية للتغير في الأداء التشغيلي المستقبلي بلغت (٤٧%) حيث كانت قيمة معامل التحديد (٠.٤٧)، كما ساهمت ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط في تفسير (٣٨%) من التغير في الأداء التشغيلي المستقبلي حيث كانت قيمة معامل التحديد (٠.٣٨)، وبالتالي يمكن رفض الفرض الخامس القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي"، حيث أثبتت الدراسة أن ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تدعم أثر خمس خصائص للوحدة الاقتصادية على الأداء التشغيلي المستقبلي وتتمثل تلك الخصائص في (الرافعة المالية، استقلال مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، حجم الوحدة الاقتصادية، وحجم مكتب المراجعة)، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه الخصائص في تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي بدقة عالية في ضوء ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

عاشراً: نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة تحديد أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وانعكاسها على الأداء التشغيلي المستقبلي، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، التحقق من طبيعة العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، فحص طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي، اختبار أثر خصائص الوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي، فضلاً عن تقييم أثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، وفي ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالي:

١. ارتفاع متوسط إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للشركات محل الدراسة حيث بلغ (٠.٢٣)، وتحليل أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحظ ارتفاع متوسط إدارة الأرباح بالإنتاج، وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية حيث بلغ (٠.٠٩، ٠.٢١) على الترتيب، بينما لوحظ انخفاض متوسط إدارة الأرباح بالمبيعات الذي بلغ (٠.٠١)، مما يشير إلى قيام الشركات محل

- للدراصة بإدارة أرباحها باستخدام أسلوبى إدارة الأرباح بالإنتاج، وإدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية أكثر من أسلوب إدارة الأرباح بالمبيعات.
٢. وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بمعامل ارتباط بلغ (٠.٧٤٦)، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين كل من (حجم الوحدة الاقتصادية، الملكية المؤسسية، استقلال مجلس الإدارة، وحجم مكتب المراجعة) وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بمعاملات ارتباط بلغت (-٠.٦٧٧، -٠.٥٢٣، -٠.٤٦٢، -٠.٤٢٧) على الترتيب، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بدقة عالية.
٣. وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من (الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، واستقلال مجلس الإدارة) والأداء التشغيلي المستقبلي بمعاملات ارتباط بلغت (٠.٥٥٧، ٠.٤٣٨، ٠.٤١٩) على الترتيب، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين كل من (الملكية المؤسسية، وحجم الوحدة الاقتصادية) والأداء التشغيلي المستقبلي بمعامل ارتباط (-٠.٥٢٢، -٠.٤٤٥) على الترتيب، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل فى تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي بدقة عالية.
٤. وجود علاقة ارتباط عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والأداء التشغيلي المستقبلي بمعامل ارتباط بلغ (-٠.٦٦٢) عند مستوى ١%، وتحليل أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين إدارة الأرباح بالنفقات الاختيارية والأداء التشغيلي المستقبلي بمعامل ارتباط بلغ (٠.٥٦٤) عند مستوى ١%، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط عكسية بين إدارة الأرباح بالإنتاج والأداء التشغيلي المستقبلي بمعامل ارتباط بلغ (-٠.٤٠٩) عند مستوى ٥%، مما يشير إلى أهمية ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية فى تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي بدقة عالية.
٥. امكانية تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي اعتماداً على ستة عوامل أساسية تؤثر على الأداء التشغيلي المستقبلي وتتمثل تلك العوامل فى (إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، استقلال مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، وحجم الوحدة الاقتصادية) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد لها (٠.٨٤٦) عند مستوى معنوية ١%.
٦. وجود تأثيراً معنوياً لخصائص الوحدة الاقتصادية التى تتمثل فى (حجم الوحدة الاقتصادية،

الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، الملكية المؤسسية، واستقلال مجلس الإدارة) على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث أثبتت نتائج الدراسة ارتفاع معنوية معاملات الانحدار لتلك الخصائص وذلك بمعاملات انحدار بلغت (-٠.١٨، ٠.٧٤، -٠.٢٦، ٠.٠٥، -٠.٤٨) على الترتيب.

٧. وجود تأثيراً معنوياً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي المستقبلي، حيث أثبتت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى المعنوية بمعامل انحدار بلغت قيمته (-٠.١٠).

٨. وجود تأثيراً معنوياً لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط على العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي حيث حقق نموذج الدراسة نسبة تفسير عالية للتغير في الأداء التشغيلي المستقبلي بلغت (٤٧%)، وساهمت ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط في تفسير (٣٨%) من التغير في الأداء التشغيلي المستقبلي، كما خلصت نتائج الدراسة إلى تدعيم ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لأثر خمس خصائص للوحدة الاقتصادية على الأداء التشغيلي المستقبلي وتتمثل تلك الخصائص في (الرافعة المالية، استقلال مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، حجم الوحدة الاقتصادية، وحجم مكتب المراجعة)، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه الخصائص في تقدير الأداء التشغيلي المستقبلي بدقة عالية في ضوء ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية كمتغير وسيط.

حادي عشر: توصيات الدراسة

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:
١. ضرورة اهتمام الشركات بتعزيز دور خصائص الوحدة الاقتصادية اعتماداً على أهم الخصائص المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والتي تتمثل في حجم الوحدة الاقتصادية، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، الملكية المؤسسية، واستقلال مجلس الإدارة، مما يساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.
 ٢. العمل على زيادة الوعي لدى مديري الشركات بالعواقب السلبية في الأجل الطويل لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال عقد الدورات التدريبية حول تأثير ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الأداء التشغيلي للشركات في المستقبل، فضلاً عن تأثيرها على العلاقة

بين خصائص الوحدة الاقتصادية والأداء التشغيلي المستقبلي، وكيفية الحد من تلك الممارسات اعتماداً على خصائص الوحدة الاقتصادية.

٣. قيام وزارة الاستثمار بتعديل معايير المحاسبة المصرية للحد من استخدام الأنشطة الحقيقية في ممارسات إدارة الأرباح مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح في التقارير المالية وترشيد قرارات أصحاب المصالح.

٤. قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع التشريعات وفرض العقوبات للحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى أداء الشركات المصرية وزيادة ثقة أصحاب المصالح المختلفة.

ثاني عشر: مجالات الدراسة المستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في التالي:

١. دراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الاستثمارية والتمويلية على أداء الشركات.

٢. تقييم أثر ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على تكلفة رأس المال والقيمة السوقية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٣. دراسة وتحليل دور نظم الرقابة الداخلية وجودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

٤. فحص أثر آليات الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

▪ البورصة المصرية، (٢٠١٨).

متاح على: <http://www.egx.com.eg>

▪ الهيئة العامة لسوق المال، (٢٠٠٧)، " القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة"، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧م.

- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٦)، "الدليل المصرى لحوكمة الشركات"، مركز المديرين المصرى، أغسطس.
 - _____، (٢٠١٧)، "قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية"، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢م وفقاً لآخر تعديل في مايو ٢٠١٧م.
 - بالانت، جولى، (٢٠٠٦)، "التحليل الإحصائى باستخدام برنامج SPSS"، ترجمة: خالد العامرى، دار الفاروق، القاهرة.
 - حماد، مصطفى أحمد محمد، (٢٠١٧)، "أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح REM على الأداء التشغيلى لللاحق للشركات المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرون، العدد الأول، أبريل، ص ص ٩-٦٢.
 - عبد الرحمن، سوزان جمال الدين، (٢٠٠٤)، "مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك علي فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، ص ص ١٠١ - ١٢٦.
 - وزارة الاستثمار، (٢٠٠٨)، "دليل عمل لجان المراجعة"، مركز المديرين المصرى، أغسطس.
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Ahmad, M., Anjum, T. & Azeem, M., (2014), "Investigating the Impact of Corporate Governance on Earning Management in the Presence of Firm Size; Evidence from Pakistan", **International Interdisciplinary Research Journal**, Vol. 3, No. 2, PP. 84-90.
- Al Ani, M. & Mohammed, Z., (2015), "Auditor Quality and Firm Performance: Omani Experience", **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, Vol. 74, April, PP. 13-23.
- Aledwan, B., Yaseen, A. & Alkubisi, A., (2015), "The Role of Audit Quality on the Relationship between Auditor's and Financial Performance Quality of Selected Cement Firm in Jordan", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 6, No. 12, December, PP. 138-146.

- Alhadab, M., (2018), "Abnormal Audit Fees and Accrual and Real Earnings Management: Evidence from UK", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 16, No. 3, PP. 395-416.
- _____, Clacher, I. & Keasey, K., (2016), "A Comparative Analysis of Real and Accrual Earnings Management around Initial Public Offerings under Different Regulatory Environments", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 43, Nos. 7-8, July/August, PP. 849-871.
- Ali, B. & Kamardin, H., (2018), "Real Earnings Management: A Review of Literature and Future Research", **Asian Journal of Finance & Accounting**, Vol. 10, No. 1, PP. 440-456.
- Al-Matar, E., Al-Swidi, A. & Fadzil, F., (2014), "The Effect of Board of Directors Characteristics, Audit Committee Characteristics and Executive Committee Characteristics on Firm Performance in Oman: An Empirical Study", **Asian Social Science**, Vol. 10, No. 11, PP. 149-171.
- Alsaeed, K., (2006), "The Association between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 21, No. 5, PP. 476-496.
- Al-shattarat, B., (2017), "**Real Earnings Management Activities Meeting Earning Benchmarks and Future Performance: UK Evidence**", Ph.D. Thesis, Plymouth Business School, The University of Plymouth, UK.
- Alshetwi, M., (2017), "The Association between Board Size, Independence and Firm Performance: Evidence from Saudi Arabia", **Global Journal of Management and Business Research**, Vol. 17, No. 1, PP. 17-28.
- Alves, S., (2012), "Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Portugal" **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol. 6, No. 1, PP. 57-74.
- _____, (2014), "The Effect of Board Independence on the Earnings Quality: Evidence from Portuguese Listed Companies", **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, Vol. 8, No. 3, PP. 24-44.
- Alzeban, A. & Sawan, N., (2015) "The Impact of Audit Committee Characteristics on the Implementation of Internal Audit Recommendations", **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, Vol. 24, PP. 61-71.

- Ambrose, B. & Bian, X., (2010), "Stock Market Information and REIT Earnings Management", **Journal of Real Estate Research**, Vol. 32, No. 1, PP. 101-137.
- Amertha, I., Ulupui, G. & Putri, G., (2014), "Analysis of Firm Size, Leverage, Corporate Governance on Earnings Management Practices- Indonesian Evidence", **Journal of Economics, Business, and Accountancy**, Vol. 17, No. 2, August, PP. 259-268.
- Amoah, N., (2012), "Option Grants and Investor Reaction to Restatement-Induced Litigation ", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 11, No. 1, PP. 40-52.
- _____, Anderson, A., Bonaparte, I. & Muzorewa, S., (2017), "Managerial Opportunism and Real Activities Manipulation: Evidence from Option Backdating Firms", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 16, No. 3, PP. 282-302.
- Arthur, N., Tang, Q. & Lin, Z., (2015), "Corporate Accruals Quality during the 2008–2010 Global Financial Crisis", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 25, PP. 1-15.
- Barton, J., (2001), "Does the Use of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions?", **The Accounting Review**, Vol. 76, No. 1, January, PP. 1-26.
- _____ & Simko, P., (2002), "The Balance Sheet as an Earnings Management Constraint", **The Accounting Review**, Vol. 77, PP. 1-27.
- Basheer, S., (2003), "**Your Guide to the Statistical Program SPSS**", Tenth Edition, Arab Institute for Training and Research in Statistics, Iraq.
- Bassiouny, S., Soliman, M. & Ragab, A., (2016), "The impact of Firm Characteristics on Earnings Management: An Empirical Study on the Listed Firms in Egypt", **The Business and Management Review**, Vol. 7, No. 2, February, PP. 91-101.
- Batool, S., Rehman, A., Khan, Y., Shah, M. & Naveed, (2017), "An Empirical Analysis of the Relationship between Institutional Investors and Earning Management", **Journal of Managerial Sciences**, Vol. XI, No. 3, PP. 553-563.
- Bhattacharya, P. & Graham, M., (2007), "Institutional Ownership and Firm Performance: Evidence from Finland", **Working Paper**, PP. 1-33. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1000092>

- Braam, G., Nandy, M., Weitzel, U. & Lodh, S., (2015), "Accrual-Based and Real Earnings Management and Political Connections", **The International Journal of Accounting**, Vol. 50, PP. 111-141.
- Burgstahler, D. & Dichev, I., (1997), "Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 24, No. 1, PP. 99-126.
- Burnett, B., Cripe, B., Martin, G. & McAllister, B., (2012), "Audit Quality and the Trade-Off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol. 87, No. 6, November, PP. 1861-1884.
- Bushee, B., (2001), "Do Institutional Investors Prefer Near-term Earnings Over Long-run Value?", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 18, PP. 207-246.
- Caskey, J., Nagar, V. & Petacchi, P., (2010), "Reporting Bias with an Audit Committee", **The Accounting Review**, Vol. 85, No. 2, March, PP. 447-481.
- Chen, J., Rees, L. & Sivaramakrishnan, K., (2010), "On the Use of Accounting vs. Real Earnings Management to Meet Earnings Expectations - A Market Analysis", **Working Paper**, November, PP. 1-53.
Available at: <http://ssrn.com/abstract=1070122>
- Chen, J. & Zhang, H., (2014), "The Impact of the Corporate Governance Code on Earnings Management – Evidence from Chinese Listed Companies", **European Financial Management**, Vol. 20, No. 3, PP. 596-632.
- Chen, K., Lin, K. & Zhou, J., (2005), "Audit Quality and Earnings Management for Taiwan IPO Firms", **Managerial Auditing journal**, Vol. 20, No. 1, PP. 86-104.
- Chen, X., Harford, J. & Li, K., (2007), "Monitoring: which Institutions Matters?", **Journal of Financial Economics**, Vol. 86, No. 2, PP. 279-305.
- Chung, R., Firth, M. & Kim, J., (2002), "Institutional Monitoring and Opportunistic Earnings Management", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 8, PP. 29-48.
- ———, (2005), "Earnings Management, Surplus Free Cash Flow and External Monitoring", **Journal of Business Research**, Vol. 58, No. 6, PP. 766-776.

- Clikeman, P., (2003), "Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use", **Internal Auditor**, Vol. 60, No. 4, August, PP. 75-79.
- Cohen, D. & Zarowin, P., (2010), "Accrual-Based and Real Earnings Management Activities around Seasoned Equity Offerings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 50, PP. 2-19.
- Cornett, M., Marcus, A., Saunders, A. & Tehranian, H., (2007), "The Impact of Institutional Ownership on Corporate Operating Performance", **Journal of Banking & Finance**, Vol. 31, PP. 1771-1794.
- Cupertino, C., Martinez, A. & da Costa, N., (2015), "Earnings Manipulations by Real Activities Management and Investors' Perceptions", **Research in International Business and Finance**, Vol. 34, May, PP. 309-323.
- _____, (2016), "Consequences for Future Return with Earnings Management through Real Operating Activities", **Revista Contabilidade & Financas**, Vol. 27, No. 71, May/August, PP. 232-242.
- Dahmash, F., (2015), "Size Effect on Company Profitability: Evidence from Jordan", **International Journal of Business and Management**, Vol. 10, No. 2, PP. 58-72.
- Dar, L., Naseem, M., Rehman, R. & Niazi, G., (2011), "Corporate Governance and Firm Performance a Case Study of Pakistan Oil and Gas Companies Listed in Karachi Stock Exchange", **Global Journal of Management and Business Research**, Vol. 11, No. 8, August, PP. 1-10.
- Davidson, R., Goodwin-Steward, J. & Kent, P., (2005), "Internal Governance Structures and Earnings Management", **Accounting and Finance**, Vol. 45, PP. 241-267.
- De Villiers, C., Naiker, V. & Van Staden, C., (2011), "The Effect of Board Characteristics on Firm Environmental Performance", **Journal of Management**, Vol. 37, No. 6, June, PP. 1636-1663.
- Dechow, P., Kothari, S. & Watts, R., (1998), "The Relation between Earnings and Cash Flows", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 25, No. 2, May, PP. 133-168.

- Ding, R., Li, J. & Wu, Z., (2018), "Government Affiliation, Real Earnings Management, and Firm Performance: The Case of Privately Held Firms", **Journal of Business Research**, Vol. 83, PP. 138-150.
- Djankov, S., (1999), "Ownership Structure and Enterprise Restructuring in Six Newly Independent States", **Comp. Econ. Stud.**, Vol. 41, No. 1, PP. 75-95.
- Dogan, M., (2013), "Does Firm Size Affect the Firm Profitability? Evidence from Turkey", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. 4, No. 4, PP. 53-59.
- D'Souza, J., Jacob, J. & Ramesh, K., (2001), "The Use of Accounting Flexibility to Reduce Labor Renegotiation Costs and Manage Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 30, No. 2, October, PP. 187-208.
- Emamgholipour, M., Bagheri, S., Mansourinia, E. & Arabi, A., (2013), "A Study on Relationship between Institutional Investors and Earnings Management: Evidence from the Tehran Stock Exchange", **Management Science Letters**, Vol. 3, PP. 1105-1112.
- Fauzi, F. & Locke, S., (2012), "Board Structure, Ownership Structure and Firm Performance: A study of New Zealand Listed-Firms", **Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance**, Vol. 8, No. 2, PP. 43-67.
- Ge, W., (2009), "**Essays on Real Earnings Management**", Ph.D. Thesis, Faculty of Management, McGill University, Montreal, Quebec, Canada, September.
- Graham, J., Harvey, C. & Rajgopal, S., (2005), "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 40, No. 3, PP. 3-73.
- Green, P., Carroll, J. & Lattin, J., (2003), "**Analyzing Multivariate Data**", Thomson Brooks/Cole, Canada.
- Gul, F., Fung, S. & Jaggi, B., (2009), "Earnings Quality: Some Evidence on the Role of Auditor Tenure and Auditors' Industry Expertise", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 47, No. 3, June, PP. 265-287.
- Gunny, K., (2010), "The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 27, No. 3, PP. 855-888.

- Hamdan, A., Sarea, A. & Reyad, S., (2013), "The Impact of Audit Committee Characteristics on the Performance: Evidence from Jordan", **International Management Review**, Vol. 9, No. 1, PP. 32-42.
- Haniffa, R. & Hudaib, M., (2006), "Corporate Governance Structure and Performance of Malaysian Listed Companies", **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol. 33, Nos. 7-8, September/ October, PP. 1034-1062.
- Haque, F., (2017) "The Effects of Board Characteristics and Sustainable Compensation Policy on Carbon Performance of UK Firms", **The British Accounting Review**, Vol. 49, PP. 347-364.
- Hashemi, S. & Rabiee, H., (2011), "The Relation between Real Earnings Management and Accounting Earnings Management: Evidence from Iran", **Business and Management Review**, Vol. 1, No. 8, PP. 25-33.
- Haw, I., Qi, D., Wu, D. & Wu, W., (2005), "Market Consequences of Earnings Management in Response to Security Regulations in China", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 22, No. 1, Spring, PP. 95-140.
- He, W., Ng, L., Zaiats, N. & Zhang, B., (2017), "Dividend Policy and Earnings Management Across Countries", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 42, PP. 267-286.
- Herrmann, D., Inoue, T. & Thomas, W., (2003), "The Sale of Assets to Manage Earnings in Japan", **Journal of Accounting Research**, Vol. 41, No. 1, March, PP. 89-108.
- Hillman, A. & Dalziel, T., (2003), "Boards of Directors and Firm Performance: Integrating Agency and Resource Dependence Perspectives", **The Academy of Management Review**, Vol. 28, No. 3, July, PP. 383-396.
- Ho, L., Liao, Q. & Taylor, M., (2015), "Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre- and Post-IFRS Periods: Evidence from China", **Journal of International Financial Management & Accounting** , Vol. 26, No. 3, PP. 294-335.
- Hoang, Q., (2006), "**Management Ownership, Firm Size and Earning Management**", Ph.D. Thesis, College of Business Administration, Touro University International, California, September.
- Hoitash, R., Markelevich, A. & Barragato, C., (2007), "Auditor Fees and Audit Quality", **Managerial Auditing journal**, Vol. 22, No. 8, PP. 761-786.

- Hossain, M., Prevost, A. & Rao, R., (2001), "Corporate Governance in New Zealand: The Effect of the 1993 Companies Act on the Relation between Board Composition and Firm Performance", **Pacific- Basin Finance Journal**, Vol. 9, PP. 119-145.
- Hsu, G. & Koh, P., (2005), "Does the Presence of Institutional Investors Influence Accruals Management? Evidence from Australia", **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 13, No. 6, November, PP. 809-823.
- Hsu, M. & Wen, S., (2015), "The Roles of Institutional Investors and Insiders in Earnings Management around Initial Public Offering Firms in Taiwan", **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 5, No. 2, PP. 340-353.
- Hua, S., Hla, D. & Isa, A., (2016), "Malaysia Financial Reporting Practices and Audit Quality Promote Financial Success: The Case of Malaysian Construction sector", **UNIMAS Review of Accounting and Finance**, Vol. 1, No. 1, PP. 36-50.
- Huang, X. & Sun, L., (2017), "Managerial Ability and Real Earnings Management", **Advances in Accounting**, Vol. 39, PP. 91-104.
- Ipino, E. & Parbonetti, A., (2017), "Mandatory IFRS Adoption: The Trade-off between Accrual-Based and Real Earnings Management", **Accounting and Business Research**, Vol. 47, No. 1, PP. 91-121.
- Januarsi, Y., Badina, T. & Febrianti, D., (2014), "Leverage, Corporate Strategy and Earnings Management: Case of Indonesia", **GSTF Journal on Business Review**, Vol. 3, No. 2, March, PP. 54-60.
- Jensen, M., (1986), "Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers", **The American Economic Review**, Vol. 76, No. 2, May, PP. 323-329.
- Jiang, H., Habib, A. & Wang, S., (2018), "Real Earnings Management, Institutional Environment, and Future Operating Performance: An International Study", **International Journal of Accounting**, Vol. 53, PP. 33-53.
- Johl, S., Kaur, S. & Cooper, P., (2015), "Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms", **Journal of Economics, Business and Management**, Vol. 3, No. 2, February, PP. 239-243.
- John, A. & Adebayo, O., (2013), "Effect of Firm Size on Profitability: Evidence from Nigerian Manufacturing Sector", **Prime Journal of**

- Business Administration and Management**, Vol. 3, No. 9, September, PP. 1171-1175.
- Jong, A., Mertens, G., Poel, M. & Dijk, R., (2014), "How Does Earnings Management Influence Investors' Perceptions of Firm Value? Survey Evidence from Financial Analysts", **Review of Accounting Studies**, Vol. 19, No. 2, June, PP. 606-627.
 - Kaguri, A., (2013), "**Relationship between Firm Characteristics and Financial Performance of Life Insurance Companies in Kenya**", Master Thesis, University of Nairobi, October.
 - Kakani, R., Saha, B. & Reddy, V., (2001), "Determinants of Financial Performance of Indian Corporate Sector in the Post-Liberalization Era: An Exploratory Study", **National Stock Exchange of India Limited**, NSE Research Initiative Paper No. 5, November.
Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=904983>
 - Kartikasari, D. & Merianti, M., (2016), "The Effect of Leverage and Firm Size to Profitability of Public Manufacturing Companies in Indonesia", **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 6, No. 2, PP. 409-413.
 - Khan, M. & Javid, A., (2011), "Determinants of Board Effectiveness: Logit Model", **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, Vol. 3, No. 2, June, PP. 1970-1981.
 - Khanh, H. & Khuong, N., (2018), "Audit Quality, Firm Characteristics and Real Earnings Management: The Case of Listed Vietnamese Firms", **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 8, No. 4, PP. 243-249.
 - Kim, B., Lei, L. & Pevzner, M., (2010), "Debt Covenant Slack and Real Earnings Management", **Working Paper**, George Mason University, November, PP. 1-35.
 - Kim, J. & Sohn, B., (2013), "Real Earnings Management and Cost of Capital", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 32, No. 6, November–December, PP. 518-543.
 - Kim, Y., Liu, C. & Rhee, S., (2003), "The Relation of Earnings Management to Firm Size", **Working Paper**, University of Hawaii.
 - Kisengo, Z. & Kombo, H., (2012), "Effect of Firm Characteristics on Performance of the Microfinance Sector in Nakuru, Kenya", **International Journal of Science and Research**, Vol. 3, No. 10, October, PP. 1791-1799.

- Koh, P., (2007), "Institutional Investor Type, Earnings Management and Benchmark Beaters", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 26, No. 3, PP. 267-299.
 - Kolsi, M. & Matoussi, H., (2011), "Securitization Transactions Real Manipulation and Stock Market Valuation", **International Journal of Accounting and Finance**, Vol. 3, No. 2, PP. 147-164.
 - Kouser, R., Bano, T., Azeem, M. & Hassan, M., (2012), "Inter-Relationship between Profitability, Growth and Size: A Case of Non-Financial Companies from Pakistan", **Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences**, Vol. 6, No. 2, July, PP. 405-419.
 - Kumar, N. & Kaur, K., (2016), "Firm Size and Profitability in Indian Automobile Industry: An Analysis", **Pacific Business Review International**, Vol. 8, No. 7, January, PP. 69-78.
 - Lanouar, C. & Elmarzougui, A., (2010), "Institutional Ownership and Firm Performance: Evidence from France", **The IUP Journal of Behavioral Finance**, Vol. VII, No. 4, December, PP. 35-46.
 - Leggett, D., Parsons, L. & Reitenga, A., (2009), "Real Earnings Management and Subsequent Operating Performance", **Working Paper**, September, PP. 1-32.
- Available at: <http://ssrn.com/abstract=1466411>
- Lemma, T., Negash, M., Mlilo, M. & Lulseged, A., (2018), "Institutional Ownership, Product Market Competition, and Earnings Management: Some Evidence from International Data", **Journal of Business Research**, Vol. 90, PP. 151-163.
 - Li, J., Mangena, M. & Pike, R., (2012), "The Effect of Audit Committee Characteristics on Intellectual Capital Disclosure", **The British Accounting Review**, Vol. 44, PP. 98-110.
 - Lin, Y. & Fu, X., (2017), "Does Institutional Ownership Influence Firm Performance? Evidence from China", **International Review of Economics and Finance**, Vol. 49, PP. 17-57.
 - Llukani, T., (2013), "Earnings Management and Firm Size: An Empirical Analyze in Albanian Market", **European Scientific Journal**, Vol. 9, No. 16, June, PP. 135-143.
 - Luqman, O., Bamidele, I. & Fatai, L., (2017), "The Effect of Firm Size on Performance of Firms in Nigeria", **AESTIMATIO, The IEB International Journal of Finance**, Vol. 15, PP. 2-21.
 - Malik, A., Liu, J. & Kyriacou, O., (2011), "Creative Accounting Practice and Business Performance, Evidence from Pakistan", **International**

- Journal of Business Performance Management**, Vol. 12, No. 3, PP. 228-241.
- Memis, M. & Çetenak, E., (2012), "Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison", **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 2, No. 4, PP. 460-469.
 - Moghaddam, A. & Abbaspour, N., (2017), "The Effect of Leverage and Liquidity Ratios on Earnings Management and Capital of Banks Listed on the Tehran Stock Exchange", **International Review of Management and Marketing**, Vol. 7, No. 4, PP. 99-107.
 - Monem, R., (2003), "Earnings Management in Response to the Introduction of the Australian Gold Tax", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 20, No. 4, Winter, PP. 747-774.
 - Nagar, N. & Raithatha, M., (2016), "Does Good Corporate Governance Constrain Cash Flow Manipulation? Evidence from India", **Managerial Finance**, Vol. 42, No. 11, PP. 1034-1053.
 - Nashier, T. & Gupta, A., (2016), "The Effect of Institutional Ownership on Firm Performance", **IUP Journal of Corporate Governance**, Vol. 15, No. 3, July, PP. 36-56.
 - Nireesh, J. & Velnampy, T., (2014), "Firm Size and Profitability: A Study of Listed Manufacturing Firms in Sri Lanka", **International Journal of Business and Management**, Vol. 9, No. 4, PP. 57-64.
 - O'Brien, R., (2007), "A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors", **Quality & Quantity**, Vol. 41, No. 5, October, PP. 673-690.
 - Osma, B., (2008), "Board Independence and Real Earnings Management: The Case of R&D Expenditure", **Corporate Governance**, Vol. 16, No. 2, March, PP. 116-131.
 - ————— & Noguer, B., (2007), "The Effect of the Board Composition and its Monitoring Committees on Earnings Management: Evidence from Spain", **Corporate Governance**, Vol. 15, No. 6, November, PP. 1413-1428.
 - Othman, R., Ishak, I., Arif, S. & Abdul Aris, N., (2014), "Influence of Audit Committee Characteristics on Voluntary Ethics Disclosure", **Procedia- Social and Behavioral Sciences**, Vol. 145, PP. 330-342.
 - Peasnell, K., Pope, P. & Young, S., (2005), "Board Monitoring and Earnings Management: Do Outside Directors Influence Abnormal

- Accruals?", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 32, Nos. 7-8, September/ October, PP. 1311-1346.
- Persons, O., (2005), "The Relation between the New Corporate Governance Rules and the Likelihood of Financial Statement Fraud", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 4, No. 2, PP. 125-148.
 - Rahmani, S. & Akbari, m., (2013), "impact of Firm Size and Capital Structure on Earning Management: Evidence from Iran", **World of Sciences Journal**, Vol. 1, No. 17, PP. 59-71.
 - Rajgopal, S., Venkatachalam, M. & Jambalvo, J., (2002), "Is Institutional Ownership Associated with Earnings Management and Extend to which Stock Prices Reflect Future Earnings?", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 19, No. 1, PP. 117-136.
 - Rapley, E., (2013), "**Real Earnings Management and Future Profitability: Measurement of Real Earnings Management's Current Net Income Impact, Cross-Sectional Variation in Real Earnings Management's Effect on Future Profitability and Market Participant Response**", Ph.D. Thesis, Faculty of the Graduate, Oklahoma State University, July.
 - Razzaque, R., Ali, M. & Mather, P., (2016), "Real Earnings Management in Family Firms: Evidence from an Emerging Economy", **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol. 40, PP. 237-250.
 - Rebai, I., (2010), "Institutional Investors and Earnings Management: The R&D Expenditures Manipulation", **International Journal of Business, Management, Economics Research**, Vol. 1, No. 1, PP. 109-116.
 - Reddy, K., Locke, S., Scrimgeour, F. & Gunasekarage, A., (2008), "Corporate Governance Practices of Small Cap Companies and their Financial Performance: An Empirical Study in New Zealand", **Int. J. Business Governance and Ethics**, Vol. 4, No. 1, PP. 51-78.
 - Roychowdhury, S., (2006) "Earnings Management through Real Activities Manipulation", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 42, PP. 335-370.
 - Rusmin, R., (2010), "Auditor Quality and Earnings Management: Singaporean Evidence", **Managerial Auditing journal**, Vol. 25, No. 7, PP. 618-638.
 - Sahut, J. & Gharbi, H., (2010), "Institutional Investors' Typology and Firm Performance: The Case of French Firms", **International Journal of Business**, Vol. 15, No. 1, PP. 33-50.

- Sarkar, J., Sarkar, S. & Sen, K., (2008), "Board of Directors and Opportunistic Earnings Management: Evidence from India", **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, Vol. 23, No. 4, December, PP. 517-551.
- Siregar, S. & Utama, S., (2008), "Type of Earnings Management and the Effect of Ownership Structure, Firm Size, and Corporate- Governance Practices: Evidence from Indonesia", **The international Journal of Accounting**, Vol. 43, PP. 1-27.
- Sun, J., Lan, G. & Liu, G., (2014), "Independent Audit committee Characteristics and Real Earnings Management", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 29, No. 2, PP. 153-172.
- _____ & Liu, G., (2016), "Does Analyst Coverage Constrain Real Earnings Management?", **The Quarterly Review of Economics and Finance**, Vol. 59, PP. 131-140.
- Tabachnick, B. & Fidell, L., (2007), "**Using multivariate statistics**", 5th ed., Pearson/Allyn & Bacon, Boston, USA.
- Tabassum, N., Kaleem, A. & Nazir, M., (2014), "Earnings Management through Overproduction and Subsequent Performance: An Empirical Study in Pakistan", **International Journal of Indian Culture and Business Management**, Vol. 9, No. 3, PP. 267-281.
- Taylor, G. & Xu, R., (2010), "Consequences of Real Earnings Management on Subsequent Operating Performance", **Research in Accounting Regulation**, Vol. 22, PP. 128-132.
- Uwuigbe, U., Ranti, U. & Bernard, O., (2015), "Assessment of the Effects of Firms' Characteristics on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria", **Asian Economic and Financial Review**, Vol. 5, No. 2, PP. 218-228.
- Veronica, A., (2015), "The Influence of Leverage and Its Size on the Earnings Management", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. 6, No. 8, PP. 159-167.
- Wang, X., (2014), "**New evidence on real earnings management: An international investigation**", Ph.D. Thesis, School of Business, Auckland University of Technology.
- Wang, Y. & Oliver, J., (2009), "Board Composition and Firm Performance Variance: Australian Evidence", **Accounting Research Journal**, Vol. 22, No. 2, PP. 196-212.

- Watts, R. & Zimmerman, J., (1990), "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective", **The Accounting Review**, Vol. 65, No. 1, January, PP. 131-156.
- Wilson, G., (2015) "The Effect of Real Earnings Management on the Information Content of Earnings", **Journal of Finance and Accountancy**, Vol. 19, March, PP. 1-10.
- Xu, R., Taylor, G. & Dugan, M., (2007), "Review of Real Earnings Management Literature", **Journal of Accounting Literature**, Vol. 26, No. 1, December, PP. 195-228.
- Xu, Z., (2007), "**Three Essays on Real Earnings Management**", Ph.D. Thesis, Culverhouse School of Accountancy, Alabama University, Tuscaloosa, Alabama.
- Yasar, A., (2013), "Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 4, No. 17, December, PP. 153-163.
- Yuanhui, L., Weiqian, N., Erwei, X. & Djajadikerta, H., (2018), "Can Banks Identify Firms' Real Earnings Management? Evidence from China", **Finance Research Letters**, Vol. 25, PP. 23-29.
- Yuliana, R., Anshori, M. & Alim, M., (2015), "Real Earnings Management in Indonesian Sharia Capital Market", **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, Vol. 211, PP. 866-873.
- Zamri, N., Abdul Rahman, R. & Isa, N., (2013), "The Impact of Leverage on Real Earnings Management", **Procedia Economics and Finance**, Vol. 7, PP. 86-95.
- Zhang, Y., Perols, J., Robinson, D. & Smith, T., (2018), "Earnings Management Strategies to Maintain a String of Meeting or Beating Analyst Expectations", **Advances in Accounting**, Vol. 43, PP. 46-55.
- Zhong, L., Chourou, L. & Ni, Y., (2017), "On the Association between Strategic Institutional Ownership and Earnings Quality: Does Investor Protection Strength Matter?", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 36, PP. 429-450.